



رسالة في فعل التعجب

لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ وَلِيِّ الْأَيْدِيَّ الصَّرْفِيِّ النَّحْوِيِّ الْمَعْرُوفِ بِالْقُيُوجَاقِيِّ (ت بعد ١١٣٧هـ)

دراسة وتحقيق

عرفان قادر أمين^١

حنان قادر أمين^٢

١- تربية كلار، المديرية العامة لتربية كرميان، محافظة السليمانية، كلار.

٢- قسم اللغة العربية وآدابها، كلية التربية، جامعة كرميان، محافظة السليمانية، كلار.

ملخص البحث

Article Info

Received: June, 2021

Revised: July, 2021

Accepted: October, 2021

Keywords

التعجب، الصرف، النحو، الأيدي،
القيوجاقي

Corresponding Author

erfanqadirameen@gmail.com

hanan.qadir@garmian.edu.krd

(رسالة في فعل التعجب) رسالة لم نقف عليها محققة قبل، لعالم جليل، أهمل ذكره، فلم يحظ إلا من مؤلفي قهارس المخطوطات بأسطر قليلة على الرغم مما أسهم به في إثراء المكتبة العربية وهو عبد الله بن محمد بن ولي الأيدي (ت بعد ١١٣٧هـ)، وهي مع صغر حجمها لا تقل قيمة عن بقية مصنفاته، وطبيعة الموضوع أملت علينا أن نقسمه على مبحثين هما: الدراسة والتحقيق، عرفنا في الأول بالمصنف ودرشنا رسالته، وفي المبحث الثاني وهو التحقيق التزمنا الدقة والأمانة فيه كسابقه؛ والقصد إظهارها إلى الساحة العلمية والإفادة منها حتى تكون في متناول الأيدي، بدلاً من تركها مكرونة في المكتبات.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف خلقه محمد الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:
فإن تحقيق النصوص وتوثيقها وإحكامها وإثباتها والحفاظ عليها من الضياع من أهم العلوم؛ لما لها من قيمة علمية ولغوية وآثارية رفيعة، وعلى الرغم من الجهود

التي تبذل في حقل الأبحاث والدراسات مازال الكثير منها حبيس الخزائن والرؤوف المظلمة ينتظر أيدي الباحثين لتصل إليه، ورغبة منا في خدمة التراث رأينا أن نخرج منها مخطوطة لتشهد النور بعد أن ظلت مجهولة، عنوانها: (رسالة في فعل التعجب) لعبد الله بن محمد بن ولي الأيدي (ت بعد ١١٣٧هـ).

وَأَقْتَصَتْ طَبِيعَةُ الْمَوْضُوعِ تَقْسِيمَهُ عَلَى مَبْحَثَيْنِ هُمَا: الدَّرَاسَةُ وَالتَّحْقِيقُ، أَمَّا الْأَوَّلُ مِنْهُمَا فَتَضَمَّنَ ثَلَاثَةَ مَطَالِبَ، الْأَوَّلُ عَنَاؤُهُ: التَّعْرِيفُ بِالْمُصَنِّفِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - وَتَحَدَّثْنَا فِيهِ عَنْ عَصْرِهِ وَاسْمِهِ وَنَسَبِهِ وَوَفَاتِهِ وَمُؤَلَّفَاتِهِ، وَالثَّانِي عَقْدُنَا لِلتَّعْرِيفِ بِالرِّسَالَةِ مِنْ حَيْثُ تَحْقِيقُ عَنَاوِهَا وَمُضَادِرِهَا، وَمَنْهَجُ الْمُصَنِّفِ فِي كِتَابَتِهَا، وَمَوْقِفُهُ مِنَ الْأَصُولِ، وَمَا يُؤْخَذُ عَلَيْهِ فِيهَا، وَالثَّلَاثُ تَتَاوَلْنَا فِيهِ أَمَمِيَّةَ تَحْقِيقِ الْمَخْطُوطَةِ وَقِيمَتِهَا الْعِلْمِيَّةِ، وَتَوْثِيقِ نَسَبَتِهَا إِلَى مُؤَلَّفِهَا، وَوَصَفِ نُسَخِهَا، وَمَنْهَجِنَا فِي التَّحْقِيقِ، ثُمَّ كَتَبْنَا خَاتَمَةً ضَمَّتْ أَبْرَزَ مَا انْتَهَى إِلَيْهِ الْبَحْثُ، وَأَمَّا الْمَبْحَثُ الثَّانِي فَهُوَ تَحْقِيقُ الْمَخْطُوطَةِ وَإِخْرَاجُهَا بِصُورَةٍ سَلِيمَةٍ.

نَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يَنْفَعَنَا بِهَذَا الْبَحْثِ، وَأَنْ يَجْعَلَ عَمَلَنَا فِيهِ خَالِصًا لَوَجْهِهِ الْكَرِيمِ، وَآخِرُ دَعْوَانَا أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

المبحث الأول: (الدَّرَاسَةُ)

المطلب الأول: التعريف بالمُصَنِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ:

أَوَّلًا: عَصْرُهُ:

عَاشَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي زَمَنِ حُكْمِ سُلْطَانِ الدَّوْلَةِ الْعُثْمَانِيَّةِ أَحْمَدَ خَانَ الثَّالِثَ (١١١٥ هـ - ١١٤٣ هـ)، وَفِي هَذِهِ الْأَعْوَامِ كَانَتْ فِي حَالَةٍ حَرْبٍ مَعَ رُوسِيَا، تَتَوَقَّفُ مَرَّةً عَلَى أَثَرِ مُعَاهَدَاتٍ بَيْنَهُمَا وَتَقُومُ مَرَّةً أُخْرَى، وَهَذِهِ الْمُدَّةُ سَجَلَتْ تَقْدُّمًا مَلْحُوظًا فِي الْمِيدَانِ الثَّقَافِيِّ، إِذْ نَشْطَبَتِ التَّرْجُمَةُ وَالطَّبَاعَةُ وَأُسِّسَتْ دَارٌ لَهَا فِي الْإِسْتَنْةِ^(١).

ثَانِيًا: إِسْمُهُ وَنَسَبُهُ:

الْمُصَنِّفُ مِنَ الْعُلَمَاءِ الَّذِينَ أَهْمَلْتُهُمْ كُتُبَ التَّرَاجِمِ؛ وَرَبَّمَا تَأَخَّرَ كَانَ السَّبَبُ وَرَاءَ ذَلِكَ، وَلَكِنْ بِالْعَوْدَةِ إِلَى فَهَارِسِ الْكُتُبِ وَالْمَخْطُوطَاتِ، وَمُصَنَّفَاتِهِ الْخَطِيَّةِ؛ يَتَبَيَّنُ لَنَا أَنَّهُ: الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ وَلِيِّ الْأَيْدِي الصَّرْفِيِّ النَّحْوِيِّ الْمَعْرُوفِ بِالْقُيُوجَاقِيِّ^(٢).

(١) ينظر: الدَّوْلَةُ الْعُثْمَانِيَّةُ فِي التَّارِيخِ الْإِسْلَامِيِّ الْحَدِيثِ: ١١٧-١١٨.

(٢) ينظر: معجم المؤلفين: ١٤٤/٦، وفيه إسمُ جَدِّهِ (وَالِيٍّ) بِدَلَالَةٍ مِنْ (وَلِيِّ)، وَفَهْرِسُ دَارِ الْكُتُبِ الظَّاهِرِيَّةِ (الصَّرْفِ): ٤٥٢، وَمَعْجَمُ تَارِيخِ التَّرَاثِ الْإِسْلَامِيِّ:

ثَالِثًا: وَفَاتُهُ:

إِعْتَمَدْتُ فَهَارِسُ الْكُتُبِ وَالْمَخْطُوطَاتِ تَارِيخَ انْتِهَائِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ مِنْ مَخْطُوطَتِهِ الصَّرْفِيَّةِ الْمَشْهُورَةِ (أَزْهَرُ الشُّرُوحِ) سَنَةَ (١١٢٣ هـ) دَلِيلًا عَلَى وَفَاتِهِ^(٣)، إِلَّا أَنَّهُ بِالْعَوْدَةِ إِلَى آخِرِ مُؤَلَّفِ كُتُبِهِ وَهُوَ (شَرْحُ الْبِنَاءِ) يَتَّضِحُ أَنَّهُ انْتَهَى مِنْهَا فِي شَهْرِ جُمَادَى الْأُولَى سَنَةَ (١١٣٧ هـ) فَتَكُونُ وَفَاتُهُ بَعْدَ هَذَا التَّارِيخِ^(٤).

رَابِعًا: مُؤَلَّفَاتُهُ:

ذَكَرْتُ فَهَارِسُ الْكُتُبِ وَالْمَخْطُوطَاتِ الْمُصَنَّفَاتِ الْآتِيَةَ لَهُ، وَقَدْ رَتَّبْنَاهَا زَمْنِيًّا:

- ١- زَبَدَةُ الْإِعْرَابِ عَلَى إِظْهَارِ الْأَسْرَارِ فِي النَّحْوِ، وَانْتَهَى مِنْهَا فِي شَهْرِ رَبِيعِ الْأَوَّلِ سَنَةَ (١١٢٢ هـ)^(٥).
- ٢- أَزْهَرُ الشُّرُوحِ عَلَى تَصْرِيفِ الْعَرَبِيِّ، وَانْتَهَى مِنْهَا فِي شَهْرِ شَوَّالِ سَنَةَ (١١٢٣ هـ)^(٦).
- ٣- رِسَالَةٌ فِي فِعْلِ النَّعَجَبِ، وَانْتَهَى مِنْهَا فِي شَهْرِ رَبِيعِ الْآخِرِ سَنَةَ (١١٣٠ هـ)^(٧).
- ٤- شَرْحُ الْأَمْثَلَةِ فِي الصَّرْفِ، وَانْتَهَى مِنْهَا فِي شَهْرِ رَبِيعِ الْأَوَّلِ سَنَةَ (١١٣٧ هـ)^(٨).

١٤٤٢/٢، وَفَهْرِسُ مَكْتَبَةِ السَّلِيمَانِيَّةِ (الصَّرْفِ): ٩٥٥. وَيُنْظَرُ فِي مُصَنَّفَاتِهِ الْخَطِيَّةِ مَثَلًا الصَّفْحَةُ الْآخِرَةُ مِنْ مَخْطُوطَتِهِ: (زَبَدَةُ الْإِعْرَابِ)، إِذْ أَوْرَدَ الْمُصَنِّفُ إِسْمَهُ وَاسْمَ أَبِيهِ وَجَدَّهُ فِي نَهَائِهَا كَالْآتِي: (عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ وَلِيِّ الْمَنْسُوبِ إِلَى قَصْبَةِ قُيُوجَاقٍ). وَهِيَ قَصْبَةُ بِلَادِ آيْدِينَ الْوَاقِعَةُ جَنُوبَ غَرْبِ تَرْكِيَا. يَنْظُرُ: أَطْلَسُ التَّارِيخِ الْعَرَبِيِّ الْإِسْلَامِيِّ: ١١٤.

(٣) يَنْظُرُ: مَعْجَمُ الْمُؤَلَّفِينَ: ١٤٤/٦، وَفَهْرِسُ دَارِ الْكُتُبِ الظَّاهِرِيَّةِ (الصَّرْفِ): ٤٥٢، وَفَهْرِسُ مَكْتَبَةِ السَّلِيمَانِيَّةِ (الصَّرْفِ): ٩٥٥.

(٤) تُنْظَرُ الصَّفْحَةُ الْآخِرَةُ مِنْ مَخْطُوطَتِهِ الْمُسَمَّاةِ: شَرْحُ الْبِنَاءِ فِي الصَّرْفِ. (٥) يَنْظُرُ: مَعْجَمُ تَارِيخِ التَّرَاثِ الْإِسْلَامِيِّ: ١٤٤٢/٢، وَفَهْرِسُ مَكْتَبَةِ السَّلِيمَانِيَّةِ (الصَّرْفِ): ٩٤٢.

(٦) يَنْظُرُ: فَهْرِسُ دَارِ الْكُتُبِ الظَّاهِرِيَّةِ: ٤٥٢، الرَّقْمُ: (٨٥٨٩)، وَهُوَ مُحْفُوظٌ أَيْضًا بِفِيلْمٍ رَقْمُ: (١٧٥٨)، وَفَهْرِسُ مَكْتَبَةِ السَّلِيمَانِيَّةِ (الصَّرْفِ): ٩٥٥، وَقَدْ قَامَ بِدَرَسَتِهَا وَتَحْقِيقِهَا الدُّكْتُورُ عُرْفَانُ قَادِرُ أَمِينٍ، وَهِيَ فِي الْأَصْلِ أُطْرُوحَةٌ لِدَكْتُورَاهِ مُقَدَّمَةٌ إِلَى جَامِعَةِ تَكْرِيتِ سَنَةِ ٢٠١٦ م.

(٧) وَهِيَ الْمَخْطُوطَةُ الَّتِي مَحَلَّ الدَّرَاسَةِ وَالتَّحْقِيقِ. وَقَدْ وَرَدَتْ مُلْحَقَةً بِالنَّسْخَةِ الْمَصُورَةِ عَنْ مَخْطُوطَةِ (أَزْهَرِ الشُّرُوحِ) الْمَحْفُوظَةِ بِدَارِ الْكُتُبِ الظَّاهِرِيَّةِ وَالْمَرْقُومَةِ: (٨٥٨٩)، وَالْمَخْتُومَةُ بِخَتَمِ الْمَكْتَبَةِ، وَالْمَحْفُوظَةُ أَيْضًا بِتَرْكِيَا فِي مَكْتَبَةِ تَكْلِي أَوَّلُو تَحْتَ الرِّقْمَيْنِ: ٤/٥٤٢، وَ ٢/٦٤٤.

٥- شرح البناء في الصرف، وانتهى منها في شهر جمادى الأولى سنة (١١٣٧هـ).^(٩)

المطلب الثاني: التعريف بالرسالة:

أولاً: عنوانها:

لم يختَر المصنّف عنواناً دالاً في مقدمة مصنّفه هذا، لسبب من الأسباب، على غير عادته؛ إذ كان يطلق عنواناً مناسباً على مؤلفاته ويصفها وصفاً وافياً، ذاكراً سبب تأليفه لها، والمنهج المتبع فيها، ويتبيّن من بدايتها مباشرة أنّ موضوعها التعجب إذ ذكر: ((فَاعْلَمْ أَنَّ مَا أَنْصَرَهُ) فَعُلْ تَعَجُّبٍ مَعْلُومٌ مُفْرَدٌ مَذْكُورٌ، وَهُوَ مَا دَلَّ عَلَى تَعَجُّبِ الْمُتَكَلِّمِ... نحو: مَا أَحْسَنَهُ))، إلّا أنّ مؤلّفه فهارس الكتب والمخطوطات قد دوّنوا عنواناً لها فأطلقوا عليها: (رسالة في فعل التّعجب)^(١٠)، و(رسالة في التّعجب)^(١١)، وهي متوافقة مع محتواها، وعلى هامش الصفحة الأولى من نسخة (أ) وهي نسخة المكتبة الظاهرية بدمشق وجدنا بين التعليقات البارزة مكتوباً: ((إلى آخر الرسالة))؛ ليكون العنوان بذلك دقيقاً على النحو الذي أشار إليه مؤلّفه الفهارس.

ثانياً: مصادرها:

تنوّعت المصادر التي اعتمد عليها المصنّف في هذه الرسالة، وكذا تنوّعت طريقة نقله منها؛ فمرةً يذكّر اسم الكتاب واسم مؤلّفه، ومرةً يكتفي بأحدهما، وأخرى لا يذكرهما بل يُورِد ما يدلّ على النقل؛ نحو قوله: (قيل)، ومن ذلك على سبيل المثال قوله: ((وَقَالَ مَوْلَانَا عِصَامُ الدِّينِ فِي شَرْحِهِ: يَجُوزُ كَوْنُ الْمَبْتَدَأِ نَكْرَةً فِي التَّعَجُّبِ، وَيُرَدُّ

على سببويه لم يُسمَعْ كَوْنُ (مَا) التَّامَّةُ مَبْتَدَأً، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ نَظِيرٌ)). وقال عصام الدين الإسفراييني (ت ٩٤٥هـ) رحمه الله في شرحه على كافية ابن الحاجب راداً على سببويه: ((ويزيّقه أنّه لَمْ يُسْمَعْ كَوْنُ (مَا) التَّامَّةُ مُبْتَدَأً فِي غَيْرِهِ))^(١٢). وقوله: ((وَقِيلَ: هُوَ مَا وَضِعَ لِإِنْشَاءِ التَّعَجُّبِ)). وقد ذكره ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) بنصّه: ((فَعُلِ التَّعَجُّبُ: مَا وَضِعَ لِإِنْشَاءِ التَّعَجُّبِ))^(١٣).

ثالثاً: منهج المصنّف في رسالته:

١- طريقة توضيح المادة:

الأسلوب الذي استعمله المصنّف مبسّط وميسر، وزيادة في توضيح المادة يتكلّم في مواضع من رسالته بضمير المخاطب، وفي مواضع أخرى بضمير الغائب، ومن أمثلة ذلك قوله: ((فَإِنْ قُلْتَ: يَكْفِي أَحَدُهُمَا، لَا حَاجَةَ إِلَى الْآخِرِ فَلَمْ أَتَاهُمَا الْمُصَنَّفُ؟ قُلْتَ: كَلَامُ الْعَرَبِ بِالْمُتَرَادِفَةِ وَالْمُشْتَرَكَةِ مَمْلُوءٌ؛ وَلَيْلَا يُتَوَهَّمُ مُغَايِرَةُ أَحَدِهِمَا الْآخَرَ فَأَتَى وَلَمْ يَكْتَفِ بِأَحَدِهِمَا)).

٢- التنبيه على الأحكام:

نبّه المصنّف في رسالته على قسم من الأحكام، كالمناسبة، وعدم الصواب، وعدم التوهّم، ومن أمثلة ذلك قوله: ((و (مَا) نَكْرَةٌ لِلتَّعْظِيمِ تَامَّةٌ عِنْدَ سَببِيهِ، وَهُوَ الْمُنَاسِبُ لِلتَّعَجُّبِ))، وقوله كذلك: ((وَمَنْ جَعَلَ الْهَمْزَةَ لِلصَّيْرُورَةِ لَمْ يُصِبْ))، وقوله أيضاً: ((وَلَوْلَا نَقْلُ الصِّفَةِ إِلَى الْفِعْلِ غَيْرُ مَعْهُودٍ))، وقوله: ((وَلَيْلَا يُتَوَهَّمُ مُغَايِرَةُ أَحَدِهِمَا الْآخَرَ فَأَتَى وَلَمْ يَكْتَفِ بِأَحَدِهِمَا)).

٣- المصطلحات والحدود:

استعمل المصنّف المصطلحات النحوية البصرية؛ ومن أمثلة ذلك: الظرف، والفعل الماضي، والمفعول، والمتعدي، واللازم، ومما يدلّ على اهتمامه وعنايته بالحدود ذكره حدّ التعجب بقوله: ((وهو ما دلّ على تعجب المتكلّم من فعل

(٨) وهي محفوظة بقسم المخطوطات في مكتبة جامعة الرياض تحت الرقم: (٤٢٢٤)، ف ٣/٨٧٣، وتشير فهرس مكتبة السليمانية بتركيا (الصرف): ٩٤٢ هامش ٢٧٤٦، أنّها محفوظة كذلك في مكتبة تكلي أوغلو: ٣/٥٤٢.
(٩) ينظر في معرفة أماكن حفظها الأرقام والصفحات السابقة أنفسهن.
(١٠) ذكر هذا العنوان في معجم تاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم: ١٤٤٢/٢ التسلسل: ٤٠٢٥، وفهرس مكتبة السليمانية بتركيا (الصرف): ٩٤٢، هامش التسلسل (١٣٧١) الرقم الحميدي: ٩٦١.
(١١) جاء العنوان في فهرس دار الكتب الظاهرية: ٥٧١.

(١٢) شرح العصام على كافية ابن الحاجب: ٥٩٣.

(١٣) كافية ابن الحاجب: ٤٩.

أو فاعلٍ أو مجموعٍ بصيغةٍ مخصوصةٍ نحو: ما أحسنه،
ما يتعجب منه مُحتمل من كل واحدٍ منها)).

رابعاً: مَوْقِفُ الْمُصَنِّفِ مِنَ الْأُصُولِ:

١- السَّماعُ:

هو ((ما ثَبَّتَ في كلامٍ مَنْ يُوثِقُ بفصاحته؛ فشمَلَ كلامَ الله تعالى، وكلامَ نبيِّه صَلَّى الله عليه وسلَّم، وكلامَ العربِ قبلَ بَعَثَتِهِ وفي زمنه وبعده إلى أَنْ فَسَدَتِ اللَّسَانَةُ بكثرةِ المُولَدِينَ، نظماً ونثراً مِنْ مُسْلِمٍ أو كَافِرٍ))^(١٤)، والمُصَنِّفُ رحمه الله اسْتَشْهَدَ بِكلامِ الله عَزَّ وَجَلَّ في موضعٍ واحدٍ دليلاً على زيادةِ الباءِ في الصَّيْغَةِ القِيَاسِيَّةِ الثَّانِيَةِ مِنَ التَّعْجِبِ، إذ ذَكَرَ: ((والباءُ زائدةٌ في المفعولِ عندَ الفَرَّاءِ، والزَمخشرِيِّ، وابنِ خُروفٍ مثلَ قوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ﴾))، وما اسْتَشْهَدَ بِهِ مِنْ كلامِ العربِ أيضاً كان في موضعٍ واحدٍ دليلاً على أَنَّ (ما) التَّعْجِيبِيَّةُ نكرةٌ مُبْتَدَأٌ بها إذ قال: ((ومبتدأٌ مِنْ قَبِيلِ: شَرُّ أهرَ ذا نابٍ)).

٢- القياسُ:

((هو استنباطُ مجهولٍ مِنْ مَعْلُومٍ، فإذا اشْتَقَّ اللُّغَوِيُّ صِيْغَةً مِنْ مادَةٍ مِنْ موادِ اللُّغَةِ على نسقِ صِيْغَةٍ مألُوفَةٍ في مادةٍ أُخْرَى، سُمِّيَ عملهُ هذا قِيَاساً، فالقياسُ اللُّغَوِيُّ هو مقارنةُ كلماتٍ بِكلماتٍ، أو صيغٍ بِصيغٍ، أو استعمالٍ باستعمالٍ؛ رغبةً في التَّوسُّعِ اللُّغَوِيِّ، وحرصاً على إطرادِ الظَّواهرِ اللُّغَوِيَّةِ))^(١٥)، وَمِنْ هذا النُّوعِ أوردَ المُصَنِّفُ (ما) أحسنه) دليلاً قاسٍ عليه استعمال (أنصر)، إذ قال: ((وأنصر) فعلٌ ماضٍ مِنْ بابِ الإِفْعَالِ، وفاعلهُ راجعٌ إلى (ما)، والجملةُ خبره، والهمزةُ لِلتَّعْدِيَةِ بدليل: ما أحسنه)).

٣- العِلَّةُ:

فرغَ مِنْ أصلٍ وهو القياسُ، وليس أصلاً قائماً بذاته، فَالْعِلَّةُ ((هي ما يتوقَّفُ عليه وجودُ الشَّيْءِ ويكونُ خارجاً

مؤثراً فيه))^(١٦)، أو ((تغييرُ المَعْلُولِ عَمَّا كَانَ عليه))^(١٧)، ومِمَّا ذَكَرَهُ المُصَنِّفُ مِنَ العِلَلِ عِلَّةُ السَّماعِ إذ قال: ((ويردُّ على سببويه لَمْ يُسَمَّ كَوْنُ (ما) التَّامَّةُ مُبتدأً، ولم يكن له نظيرٌ))، وعِلَّةُ وجوبِ بقوله: ((والاعتراضُ بأنَّ وجوبَ الحذفِ إنَّما يكونُ إذا قامَ مقامه غيره ليس بجيدٍ؛ لأنَّ الوجوبَ إنَّما هو بعدَ النُّقْلِ))، وعِلَّةُ كثرةِ الإِستعمالِ بقوله: ((ولا بحذفِ الهمزة، إلَّا كلمةَ الخيرِ والشرِّ، نحو: ما خيرَه، وما شرُّه؛ لكثرةِ الإِستعمالِ)).

خامساً: ما يُؤخَذُ عليه في رسالته:

مِنْ لَوَازِمِ النِّقْصِ البَشَرِيِّ أَنَّهُ لا يَكادُ يُؤْلَفُ مُؤَلَّفٌ أو يَكْتُبُ كاتِبٌ إلَّا وَيُسْتَدْرِكُ عليه، والمُصَنِّفُ رحمه الله يُؤخَذُ عليه في رسالته هذه مآخذٌ ظَهَرَتْ مِنْ خِلالِ التَّحْقِيقِ، الَّتِي لا تُنْقِصُ مِنْ قِيَمَةِ الرِّسَالَةِ وأهميَّتها، العِلْمِيَّةِ، وَمِنْ ذلك:

١- إهمالُه ذَكَرَ عنوانِ بعضِ المصادرِ الَّتِي نَقَلَ عنها، وأصحابِ بعضِ الأقوالِ، وصَدَّرها بنحو: وقيل.

٢- الإِضطرابُ والخَلَلُ في الأسلوبِ، الَّتِي قد تُسَبِّبُ ضعفاً ووَهْماً لدى القارئِ، وذلك في مَوَاضِعٍ مِنَ الرِّسَالَةِ، وقد قُمْنَا بتوضيحِهما في الهامشِ في موضعٍ وُروِدهما.

٣- عَدَمُ تَقْيِيدِهِ بِقَواعِدِ كِتابَةِ الهمزةِ الواقعةِ في أواخرِ الكلماتِ، وقُمْنَا بتصحيحِها في المَتْنِ، وأضربنا عن التَّنْبِيهِ إليها حتَّى لا نَنقُلَ الهوامشَ، أَمَّا السَّهْوُ الحاصِلُ في إثباتِ (أل) التَّعْرِيفِ مِنْ عَدَمِهِ، فَقَدْ أَشْرْنَا إليه في هامشٍ كُلِّ منها؛ والقَصْدُ مِنْ ذلك إخراجُ النِّصِّ إخراجاً دقيقاً وتقديمِ الصَّوْرةِ الصَّحِيحَةِ للقارئِ.

المَطْلَبُ الثَّالِثُ: القِيَمَةُ العِلْمِيَّةُ لِلْمَخْطُوطَةِ وَتَوَثُّقُهَا وَوَصْفُ نُسْخِهَا:

أولاً: أهميَّةُ تَحْقِيقِ المَخْطُوطَةِ وقِيَمَتِها العِلْمِيَّةِ: لا شكَّ أَنَّ لِحَقِيقِ المَخْطُوطَاتِ ونَشْرِها قِيَمَةً كَبِيرَةً لا يَنْكُرُها أَحَدٌ، وتَحْقِيقُ هذه الرِّسَالَةِ يُعَدُّ إِضافةً عِلْمِيَّةً تُثْرِي

(١٦) التعريفات: ١٥٤.

(١٧) رسالة الحدود: ٦٧.

(١٤) الاقتراح في أصول النحو: ٦٧.

(١٥) ينظر: من أسرار اللغة: ٩.

كلماتٍ تَقْرِيْبًا، وقد خَلَّتْ مِنْ بَكرِ إسمِ ناسِخِها، وتاريخِ نَسِخِها، ونحسبُ أَنها كُتِبَتْ في حِياةِ المُصَنِّفِ رحمهُ الله، أو كُتِبَتْ بِنَفْسِهِ، وكاتبُها إتَّبعَ فيها نظامَ التَّعْقِيبِ في ذيلِ الصَّفحاتِ، ورؤوسِ الفِقرِ أو الفواصلِ الهامَّةِ مُميِّزٌ بِخُطوطٍ فوقه، وما وقعَ فيها مِنْ أخطاءٍ وسقطٍ فهو قليلٌ؛ لَذا إختَرناها أصلاً.

النُّسخةُ الثَّانيةُ:

مُصَوِّرةٌ عَن مخطوطةٍ مَوْجُودةٍ بِمكتبةِ تكلي أوغلو بتركيا، ضمنَ المَجموعةِ المُرَقَّمةِ (٢/٦٤٤)، وعلى غلافِها ختمٌ لِلمكتبةِ مُستطيلُ الشَّكلِ باللونِ الأزرقِ الفاتحِ، وهي نُسخةٌ مُصَوِّرةٌ مُلوَّنةٌ، كُتِبَتْ بِخَطِّ (النَّسخِ)، وبِاللونِ الأسودِ، وتَمَّ تحديدها بِإطارٍ مُستطيلِ الشَّكلِ باللونِ الأحمرِ، وعلى هامشِ الصَّفحةِ اليُسرى مِنَ اللُّوحةِ الأولى تعليقٌ واحدٌ، وعدُّ لُوحاتِها اثنتانِ، وتحملانِ الرِّقمَينِ (١٩٣)، و(١٩٤)، وفي كُلِّ لُوحَةٍ صَفحتانِ، وفي كُلِّ صَفحةٍ عددٌ مُختلفٌ مِنَ الأسطرِ، وفي كُلِّ سطرٍ تسعُ كلماتٍ تَقْرِيْبًا، وقد خَلَّتْ مِنْ ذِكرِ إسمِ ناسِخِها، أمَّا تاريخُ نَسِخِها فهو (١١٣٥هـ) وبِاللونِ الأحمرِ، وكاتبُها إتَّبعَ فيها نظامَ التَّعْقِيبِ في ذيلِ الصَّفحاتِ، ورؤوسِ الفِقرِ أو الفواصلِ الهامَّةِ مُميِّزٌ بِخُطوطٍ فوقه بالأحمرِ، وهذه النُّسخةُ واضحةٌ سالِمةٌ مِنَ الخُرومِ، وما وقعَ فيها مِنْ أخطاءٍ وسقطٍ ليس بالقليلِ، وَرَمَزنا لهذهِ النُّسخةِ بِالْحَرْفِ (ب).

النُّسخةُ الثَّالثةُ:

مُصَوِّرةٌ عَن مخطوطةٍ مَوْجُودةٍ بِمكتبةِ تكلي أوغلو بتركيا، ضمنَ مَجموعةِ أوَّلها أَزهرُ الشُّروحِ، والمُرَقَّمةِ (٤/٥٤٢)، وعلى غلافِها ختمٌ لِلمكتبةِ دائريُّ الشَّكلِ باللونِ الأزرقِ الفاتحِ، وتحتُه ختمٌ تَمَلِّكُ دائريُّ أَزرقٍ غيرِ مَقْرُوءٍ، وعلى اللُّوحةِ الأولى مِنَ هذهِ المَجموعةِ ثلاثةُ أَختامٍ، الأوَّلُ على الصَّفحةِ اليُمْنى مِنَ اللُّوحةِ وهو ختمٌ تَمَلِّكُ دائريُّ أسودٍ، فيه اسمانِ واضِحانِ وهما عثمانٌ وتحتُه مُحَمَّدٌ آغا، وعلى الصَّفحةِ اليُسرى خَتَمَانِ آخِرانِ، الأوَّلُ دائريُّ أَزرقٍ لِلمكتبةِ، والثَّاني في أسفلِها وهو مُستطيلٌ أَزرقٍ، مكتوبٌ

مكتبةُ اللُّغةِ العَرَبِيَّةِ، وقد عَرَفَنا على عالِمٍ جليلٍ مِنَ العُلَماءِ الَّذينَ أَغْلَقَناهُم كُتُبَ التَّراجمِ، لَهُ مكانَتُهُ العَلَمِيَّةُ الَّتِي بَيَّنَّتها سَعَةً أَطْلاعُهُ على كَثيرٍ مِنَ آراءِ العُلَماءِ السَّابِقينَ لَهُ وَكُتِبَها، وكشَفَتْ عَن مُؤلَّفاتٍ لَهُ مَهجُورَةٍ في زوايا المَكتباتِ، قِيَمَةٌ في ميدانِ العَرَبِيَّةِ، كما بَيَّنَّتْ أَمَكانَ حَفْظِها، وتَنتَظرُ مِنَ الباحِثينَ إِخراجَها إلى النُّورِ.

ثانيًا: توثيقُ نَسبِها إلى مُؤلِّفِها:

صرَّحَ المُصَنِّفُ بِنَسَبَةِ الرِّسالةِ إِلَيهِ في خاتِمَتِها إِذ قالَ: ((تَمَّ النَّصِّيفُ بِعَوْنِ اللهِ المَلِكِ الأَعلى لِعَبْدِ اللهِ بِنِ مُحَمَّدٍ الأَدَنِيِّ، في شَهرِ ربيعِ الآخرِ المَبارِكِ في سَنَةِ ثَلاثينَ وَمائَةٍ وأَلَفٍ))، وهي كَذلكَ في نُسخَتَي (أ)، و(ج)، إِلاَّ أَنَّ تاريخَ النَّصِّيفِ ساقِطٌ مِنَ نُسخةِ (ب)؛ لَكن نَسبَها إِلَيهِ واضِحَةٌ فيها، كما ذَكَرَ مُؤلِّفو فَهارسِ الكُتُبِ والمَخطوطاتِ نَسَبَةً هَذِهِ الرِّسالةِ إِلَيهِ أيضاً^(١٨).

ثالثًا: وَصَفُ النُّسخِ الخَطِيَّةِ المُعْتَمَدةِ في التَّحقيقِ:

إِعْتَمَدنا في صُلبِ وَتَحقيقِ الرِّسالةِ على صُورِ ثلاثِ نُسخٍ خَطِيَّةٍ، الأولى حَصلنا عَلَياها مِنَ دَمَشقِ والثَّانيةِ والثَّالثةِ مِنَ تُركِيا، وفيما يَأْتي وَصْفُها:

النُّسخةُ الأولى:

مُصَوِّرةٌ عَن مخطوطةٍ مَوْجُودةٍ بِدارِ الكُتُبِ الظَّاهِريَّةِ بِدَمَشقِ، مُلَحَقَةٌ بِمُؤلِّفٍ آخِرٍ عَنوانه: (أزهرُ الشُّروحِ) لِلْمُصَنِّفِ نَفْسِهِ، رَقْمُ تَصنيفِهِ (٨٥٨٩)، وهو مَحفوظٌ كَذلكَ بِفيلمِ رَقْمِ (١٧٥٨)، وعلى الصَّفحةِ الأولى لِهَذا المُؤلِّفِ خَتمٌ دائِريٌّ لِهَذهِ الدَّارِ، وهَذِهِ النُّسخةُ المُصَوِّرةُ (غَيرُ مُلوَّنةٍ)؛ أَي: مُصَوِّرةٌ بِالأَبْيَضِ والأَسودِ، كُتِبَتْ بِخَطِّ (النَّسخِ)، وتَمَّ تحديدها بِإطارٍ مُستطيلِ الشَّكلِ، وعلى هَوامِشِها تَعليقاتٌ كَثيرَةٌ، وَرَمَزنا لِهَذهِ النُّسخةِ بِالْحَرْفِ (أ)، وعدُّ لُوحاتِها اثنتانِ، وفي كُلِّ لُوحَةٍ صَفحتانِ، وفي كُلِّ صَفحةٍ عددٌ مُختلفٌ مِنَ الأسطرِ، وفي كُلِّ سطرٍ عَشْرُ

(١٨) ينظر: فهرس دار الكتب الظاهرية: ٥٧١، ومعجم تاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم: ١٤٤٢/٢، التسلسل: ٤٠٢٥، وفهرس مكتبة السليمانية (الصرف): ٩٤٢، الهامش: ٢٧٤٦.

٤- وصفُ النسخِ الخطيةِ المُعتمدةِ في التَّحقيقِ وَصفاً علمياً.

٥- إعتَـمادِ القواعدِ الإملائيةِ الحديثةِ في ضبطِ الألفاظِ الَّتِي إحتَاجَتْ إلى ضبطٍ، وإثباتِ علاماتِ التَّـرقيمِ حسبِ إرادةِ المعنى المقصودِ، حتَّى لا تُشكِلَ على القراءِ.

٦- شَرْحِ المفرداتِ الغريبةِ شرحاً مُوجزاً بالإعتمادِ على المعاجمِ العربيَّةِ، والعباراتِ الغامضةِ بما يوضِّحُ المُرادَ مِنْهَا قدرِ الإمكانِ.

٧ - تَرْجمةِ الأعلامِ الواردينَ في المخطوطةِ، تعريفياً موجزاً مع ذكرِ تاريخِ الوفاةِ، حينَ وُـرُودِهِ لِأوَّلِ مرَّةٍ، وفي قسمِ الدِّراسةِ إكتفينا بذكرِ سنواتٍ وفياتِهِم.

٨ - تُشكيلِ الآياتِ القرآنيةِ الَّتِي وَرَدَتْ فِي المَتَنِ وَوَضَعِهَا بَيْنَ قَوْسَيْنِ مُزَهَّرَيْنِ، وَالْإِشَارَةَ إِلَى رَقْمِ الآيَةِ وَالسُّورَةِ الَّتِي جَاءَتْ فِيهَا.

٩- توثيقِ آراءِ العلماءِ الَّتِي ذَكَرَهَا المُصَنِّفُ مِنْ مصادِرِهَا، وَإِلَّا فَمِنْ المُؤَلِّفَاتِ الأُخْرَى الَّتِي ذَكَرَتْ أَقْوَالَهُم.

١٠- تخريجِ الأمثالِ مِنْ كُتُبِهَا، وَقَدْ وَرَدَ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ مِنْ المَخْطُوطَةِ.

١١- التَّعْرِيفِ بِالْأَمَاكِنِ الوارِدَةِ فِيهَا، بِالْإِعْتِمَادِ عَلَى الكُتُبِ المَخْصُصَةِ بِذَلِكَ، وَقَدْ وَرَدَ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ كَذَلِكَ مِنْ المَخْطُوطَةِ.

الخَاتِمَةُ

نَحْمَدُ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى مَا وَفَّقَ إِلَيْهِ وَأَنْعَمَ بِهِ مِنْ نِعَمِهِ الَّتِي لَا تُحْصَرُ وَلَا تُعَدُّ بِالْعَدَدِ، وَمِنْهَا مَا يَسَّرَ لَنَا مِنْ إِنْهَاءِ هَذَا الْعَمَلِ، وَفِيمَا يَأْتِي أَبْرَزُ النَتَائِجِ الَّتِي تَوَصَّلَ إِلَيْهِ البَحْثُ:

١- مِنْ أْبْرَزِ ثَمَرَاتِ هَذَا البَحْثِ إِخْرَاجُ هَذِهِ الرِّسَالَةِ إِلَى النُّورِ؛ وَالَّتِي كَانَتْ لَا تَزَالُ مَخْطُوطَةً قَبْلَ دِرَاسَتِهَا، إِذْ هِيَ عَلَى إِبْجَازِهَا إِضَافَةً عِلْمِيَّةً تُثْرِي مَكْتَبَةَ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ.

٢- التَّعْرِيفُ بِعَالَمِ جَلِيلٍ أَهْمِلَ ذِكْرَهُ، وَبِأَثَارِهِ الْقِيَمَةِ فِي مِيزَانِ الْعَرَبِيَّةِ، الْمَهْجُورَةِ فِي زَوَايَا الْمَكْتَبَاتِ، وَأَمَاكِنِ حِفْظِهَا، وَالَّتِي تَنْتَظِرُ الْبَاحِثِينَ لِإِخْرَاجِهَا إِلَى النُّورِ.

دَاخِلُهُ اسْمُ الْمَكْتَبَةِ بِاللُّغَةِ التُّرْكِيَّةِ، وَتَحْتَهُ الرِّقْمُ: ٥٤٢ / ١- ٤، وَالْأَخْتَامُ الدَائِرِيَّةُ قَدْ تَكَرَّرَتْ عَلَى صَفَحَاتِ الْمَجْمُوعَةِ، وَهَذِهِ النُّسخَةُ مُلَوَّنةٌ، كُتِبَتْ بِخَطِّ (التَّعْلِيقِ)، وَبِالْوَلَوْنِ الْأَسْوَدِ، وَتَمَّ تَحْدِيدُهَا بِإِطَارٍ مُسْتَطِيلٍ الشَّكْلَ بِالْوَلَوْنِ الْأَحْمَرِ، وَعُدُّ لَوْحَاتِهَا اثْنَتَانِ، وَتَحْمِلَانِ الرِّقْمَيْنِ (١١٧)، وَ(١١٨)، وَفِي كُلِّ لَوْحَةٍ صَفْحَتَانِ، وَفِي كُلِّ صَفْحَةٍ عَدَدٌ مُخْتَلَفٌ مِنَ الْأَسْطُرِ، وَفِي كُلِّ سَطْرِ عَشْرُ كَلِمَاتٍ تَقْرِيباً، وَقَدْ خَلَّتْ مِنْ ذِكْرِ اسْمِ نَاسِخِهَا، أَمَّا تَارِيخُ نَسْخِهَا فَهُوَ (١١٣٨هـ) وَبِالْوَلَوْنِ الْأَسْوَدِ، وَكَاتَبْتُهَا إِتْبَعَ فِيهَا نِظَامَ التَّعْقِيبَةِ فِي ذِيلِ الصَّفَحَاتِ، وَرُؤُوسِ الْفَقَرِ أَوْ الْفَوَاصِلِ الْهَامَةِ مُمَيَّزٌ بِخَطِّ طَوِّ فَوْقَهُ بِالْأَحْمَرِ، وَهَذِهِ النُّسخَةُ وَاضِحَةٌ سَالِمَةٌ مِنَ الْخُرُومِ أَيْضاً، أَمَّا مَا وَقَعَ فِيهَا مِنْ أخطاءٍ وَسَقَطٍ فَلَيْسَ بِالْقَلِيلِ وَقَدْ تَشَابَهَتْ فِيهِمَا فِي كَثِيرٍ مِنَ الْمَوَاضِعِ مَعَ سَابِقَتِهَا؛ وَرُبَّمَا قَدْ نُسخَتْ عَنْ أَصْلِ وَاحِدٍ، وَرَمَزْنَا لِهَذِهِ النُّسخَةِ بِالْحَرْفِ (ج).

رَابِعاً: الْمَنْهَجُ الْمُتَّبَعُ فِي التَّحْقِيقِ:

الْغَرَضُ مِنَ التَّحْقِيقِ إِظْهَارُ النُّصُوصِ صَحِيحَةً سَلِيمَةً، عَلَى الصُّورَةِ الَّتِي أَرَادَهَا الْمُؤَلِّفُ، وَنَهَجْنَا فِي سَبِيلِ تَحْقِيقِ ذَلِكَ الْمَنْهَجِ الْعِلْمِيِّ الْمَعْرُوفِ وَالسَّائِدِ كَمَا يَأْتِي:

١- إِعْتِمَادُ نِسخَةِ دَارِ الْكُتُبِ الظَّاهِرَةِ أَصْلاً؛ لِلْإِعْتِبَارَاتِ الَّتِي تَمَّ ذِكْرُهَا فِي وَصْفِ النُّسخِ، وَإِثْبَاتِهَا كَمَا هِيَ فِي الْمَتَنِ، وَتَثْبِيتِ أَرْقَامِ لَوْحَاتِهَا، وَالرَّمْزَ لِلصَّفْحَةِ الْيُمْنَى مِنَ اللَّوْحَةِ بِ (و) إِخْتِصَاراً لِكَلِمَةِ (وَجْهٍ)، وَلِلْيُسْرَى بِ (ظ) إِخْتِصَاراً لِكَلِمَةِ (ظَهَرَ).

٢- مُقَابَلَةُ نِسخَةِ الْأَصْلِ وَهِيَ نِسخَةُ (أ) مَعَ نُسخَتِي تُرْكِيَا (ب) وَ (ج) مُقَابَلَةً دَقِيقَةً، وَإِثْبَاتِ الصُّوَابِ فِي الْمَتَنِ مَعَ التَّنْبِيهِ عَلَى ذَلِكَ، وَالْإِشَارَةَ إِلَى الْفُرُوقِ الْأُخْرَى فِي الْهُوَامِشِ.

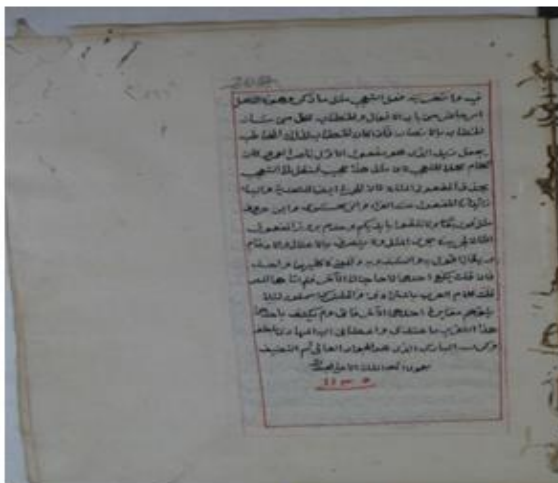
٣- إِذَا اقْتَضَى الْمَقَامُ زِيَادَةَ مَا، زِدْنَاهَا وَوَضَعْنَاهَا بَيْنَ قَوْسَيْنِ مَعْقُوفَيْنِ []، أَمَّا مَا سَقَطَ مِنَ الْحُرُوفِ أَوْ الْكَلِمَاتِ فَقَدْ أَثْبَتْنَاهَا بَيْنَ قَوْسَيْنِ ()، وَأَشْرْنَا إِلَى كُلِّ ذَلِكَ فِي الْهَامِشِ.



الصفحة الأخيرة من نسخة (أ)



الصفحة الأولى من نسخة (ب)



الصفحة الأخيرة من نسخة (ب)

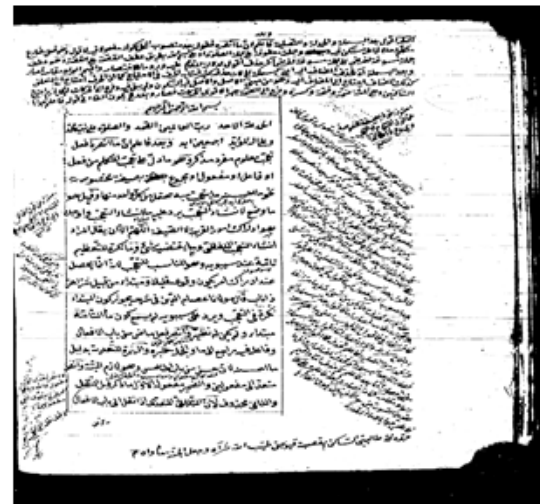
٣- رُفِعَ الوَهْمُ الَّذِي كَانَ لَدَى الْمُؤَلِّفِينَ فِيمَا يُخَصُّ سَنَةَ وَفَاتِهِ؛ فَبَيَّنَتْ أَنَّهُ كَانَ حَيًّا يُرْزَقُ فِي جُمَادَى الْأُولَى سَنَةِ (١١٣٧هـ)، ووفاته تكون بعد هذا التاريخ.

٤- أَظْهَرَتِ الدِّرَاسَةُ إِطْلَاعَ الْمُصَنِّفِ عَلَى كَثِيرٍ مِنْ مُصَنَّفَاتٍ وَأَرَاءِ سَابِقِيهِ مِنْ عُلَمَاءِ الْعَرَبِيَّةِ، وَالتِّي تَكْتَشِفُ عَنْ مَكَانَتِهِ الْعِلْمِيَّةِ الَّتِي حَظِّي بِهَا، كَمَا بَيَّنَّتْ طَرِيقَةَ اسْتِعْمَالِهِ لِلْمُصْطَلَحَاتِ، وَمَوْقِفَهُ مِنَ الْأَصُولِ كَالسَّمَاعِ وَالْقِيَاسِ، وَالْأَسْلُوبِ الَّذِي اتَّبَعَهُ فِي الْعَرَضِ وَالتَّوْضِيحِ.

٥- بَيَّنَّتِ الدِّرَاسَةُ الْحَالَةَ السِّيَاسِيَّةَ وَالثَّقَافِيَّةَ الَّتِي عَاشَ فِي ظِلِّهَا الْمُصَنِّفُ، فَعَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ الْأَعْوَامَ الَّتِي عَاشَ فِيهَا كَانَتْ تُرْكِيَا بِعُمُومِهَا فِي حَالَةٍ حَرْبٍ مَعَ رُوسِيَا؛ إِلَّا أَنَّ النِّشَاطَ الْفِكْرِيَّ فِيهَا لَمْ يَتَوَقَّفْ، بَلْ إِنَّهُ قَدْ سَجَّلَ تَقْدُّمًا مَلْخُوظًا وَخَاصَّةً فِي التَّرْجَمَةِ وَالطَّبَاعَةِ.

الْمَبْحَثُ الثَّانِي (التَّحْقِيقُ)

صُورُ الْمَخْطُوطَاتِ الْمُسْتَعَانَ بِهَا



الصفحة الأولى من نسخة (أ)

فَاعْلَمْ أَنَّ (مَا أَنْصَرَهُ) فِعْلٌ تَعَجَّبٍ^(٢٥) مَعْلُومٌ مُفْرَدٌ
مذكرٌ، وهو مَا دَلَّ عَلَى تَعَجُّبِ الْمُتَكَلِّمِ مِنْ فِعْلٍ أَوْ فَاعِلٍ
أَوْ مَفْعُولٍ^(٢٦) أَوْ مَجْمُوعٍ بِصِيغَةٍ مَخْصُوصَةٍ^(٢٧) نَحْو: مَا
أَحْسَنُهُ، مَا^(٢٨) يُتَعَجَّبُ^(٢٩) مِنْهُ مِنْ كَلٍّ وَاحِدٍ
مِنْهَا^(٣٠).

وَقِيلَ^(٣١): هُوَ مَا وُضِعَ لِلإِنشَاءِ التَّعَجُّبِ، يَرَدُّ عَلَيْهِ
مَا^(٣٢) أَنْشَأَ^(٣٣) التَّعَجُّبُ^(٣٤) وَأَوْجَدَهُ هُوَ إِدْرَاكُ الْأُمُورِ^(٣٥)

(٢٥) أَضْلُهُ الْوَحْدُ، أَي: الْوَاحِدُ، الَّذِي لَيْسَ كَمَثَلِهِ شَيْءٌ. يُنْظَرُ: الْمُخَصَّصُ:
٢٢٦/٥، وِلْسَانُ الْعَرَبِ: ٤٥٠/٣ (وحد).

(٢٦) الَّذِي يُقْصَدُ لِقَضَاءِ الْخَوَائِجِ، وَلَا تُقْصَى مِنْ دُونِهِ. يُنْظَرُ: الصَّاح:
٤٩٩/٢ (صمد).

(٢٧) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ زِيَادَةٌ لَيْسَتْ فِي الْمَخْطُوطَةِ، وَالسِّيَاقُ يَقْتَضِيهِ.

(٢٨) الْمَثْبُوتُ مِنْ (ب) وَ(ج)، وَفِي (أ): (أبد). وَالْأَبْدُ: الذَّهْرُ. يُنْظَرُ: لِسَانُ
الْعَرَبِ: ٦٨/٣ (دهر).

(٢٩) أَضْلُهُ: (مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ بَعْدَ الْبَسْمَلَةِ)، وَ(بَعْدُ) مَنْصُوبٌ مَحَلًّا،
مَفْعُولٌ فِيهِ لِـ (يَكُنْ)، وَهُوَ جُزْءٌ مِنَ الشَّرْطِ، ثُمَّ خُذِفَتِ الْجُمْلَةُ اخْتِصَارًا، وَأَقِيمَ
(أَمَّا) مَقَامَهَا، فَصَارَتْ: أَمَّا بَعْدَ الْبَسْمَلَةِ، ثُمَّ خُذِفَ الْمَضَافُ إِلَيْهِ فَصَارَتْ: (أَمَّا
بَعْدُ)، وَخُذِفَ (أَمَّا)، وَأَقِيمَ (الْوَاو) مَقَامَهُ اخْتِصَارًا فَصَارَتْ: (وَبَعْدُ). وَيَجُوزُ أَنْ
يَكُونَ أَضْلُهُ: (مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ فَأَقُولُ بَعْدَ الْبَسْمَلَةِ وَالْحَمْدَةِ وَالتَّضَلُّعِ،
إِعْلَمْ)، وَ(بَعْدُ) مَنْصُوبٌ مَحَلًّا، مَفْعُولٌ فِيهِ لِـ (أَقُولُ)، فَيَكُونُ جُزْءًا مِنَ الْجَزَاءِ،
وُخْذِفَتِ الْجُمْلَةُ، وَأَقِيمَ (أَمَّا) مَقَامَهَا، فَصَارَتْ: (أَمَّا فَأَقُولُ بَعْدَ الْبَسْمَلَةِ)، وَخُذِرَ
الْفَاءُ فِي (أَقُولُ) إِلَى الْجَوَابِ؛ كَرَاهَةِ اجْتِمَاعِ الشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ، ثُمَّ خُذِفَ (أَقُولُ)
فَصَارَ: (أَمَّا بَعْدُ فَاعْلَمْ)، ثُمَّ خُذِفَ (أَمَّا) وَأَقِيمَ (الْوَاو) مَقَامَهُ، فَصَارَ: (وَبَعْدُ
فاعلم)، وَعَلَى كِلَا الصُّورَتَيْنِ يَكُونُ الْفَاءُ فِي (فاعلم) جَوَابًا لِـ (أَمَّا) الْمُفَدَّرَةِ.
هَكَذَا فِي هَامِشٍ (أ) بِتَصْرِفٍ لِلتَّيْسِيرِ وَالتَّوَضُّيحِ.

(٢٥) التَّعَجُّبُ إِنْكَارٌ مَا يُعْرَضُ عَلَيْكَ لِقَلَّةِ إغْتِيَادِهِ، وَقِيلَ: حَيْرَةٌ تَعْرِضُ لِلإِنْسَانِ
لِجَهْلِهِ بِالشَّيْءِ، وَلَيْسَ هُوَ سَبَبًا بِذَاتِهِ، بَلْ حَالَةٌ بِحَسَبِ الإِضَافَةِ لِمَنْ يَدْرِكُ
السَّبَبَ. يُنْظَرُ: لِسَانُ الْعَرَبِ: ٥٨٠/١-٥٨١، وَالْقَامُوسُ الْمَحِيْطُ: ١١٢،
(عجب). وَفِي الإِضْطِلَاحِ: ((استعظامُ زِيَادَةِ فِي وَصْفِ الْفَاعِلِ، خَفِيَ سَبَبُهَا،
وُخْرِجَ بِهَا الْمُتَعَجِّبُ مِنْهُ عَنْ نَظَائِرِهِ، أَوْ قَلَّ نَظِيرُهُ)) شَرَحَ جَمْلَ الزَّجَاجِيِّ:
٥٧٦، وَهِيَ بَلْفُظُهَا فِي الْمَقْرَبِ: ٧١/١.

(٢٦) سَاقِطَةٌ مِنْ (ب).

(٢٧) يُنْظَرُ: شَرَحَ ابْنُ النَّاطِلِ: ٣٢٥، وَاللَّحْمَةُ: ٥٠٣/١، وَشَرَحَ التَّصْرِيحُ:
٥٧/٢.

(٢٨) (مَا) اسْمٌ مَوْصُولٌ بِمَعْنَى: (الَّذِي).

(٢٩) فِي (ج): (يعجب).

(٣٠) يُرِيدُ بِهِ الْمُضَنَّفُ مَا ذَكَرَهُ مِنَ: الْفِعْلِ، وَالْفَاعِلِ، وَالْمَفْعُولِ، وَالْمَجْمُوعِ.

(٣١) ذَكَرَهُ ابْنُ الْحَاجِبِ فِي الْكَافِيَةِ: ٤٩، وَهُوَ بِنَصِّهِ: ((فِعْلُ التَّعَجُّبِ: مَا
وُضِعَ لِلإِنشَاءِ التَّعَجُّبِ))، وَذَكَرَهُ الْجَرَجَانِيُّ أَيْضًا فِي التَّعْرِيفَاتِ: ٣٢.

(٣٢) (مَا) اسْمٌ مَوْصُولٌ بِمَعْنَى (الَّذِي).



الصفحة الأولى من نسخة (ج)



الصفحة الأخيرة من نسخة (ج)

النَّصُّ الْمُحَقَّقُ

لِرِسَالَةٍ فِي فِعْلِ التَّعَجُّبِ^(١٩)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ الْأَخْذُ^(٢٠)، رَبِّ الْعَالَمِينَ الصِّدْمُ^(٢١)،

وَالصَّلَاةُ عَلَى نَبِيِّهِ مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ الْمُؤَيَّدِ، أَجْمَعِينَ

إِلَى^(٢٢) [الْأَبْدِ^(٢٣)، وَبَعْدُ^(٢٤)]:

(١٩) هَذَا الْعَوْنُ وَرَدَ نَسْبَتُهُ إِلَى الْمُصَنِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي مُعْجَمِ تَارِيخِ الثَّرَاثِ
الْإِسْلَامِيِّ فِي مَكْتَبَاتِ الْعَالَمِ: ١٤٤٢/٢، التَّسْلُسِلُ: ٤٠٢٥، وَفَهْرَسِ
الْمَخْطُوطَاتِ الْعَرَبِيَّةِ بِتَرْكِيبَا: ٩٤٢، الْهَامِشُ: ٢٧٤٦ مَعَ مَوْلَفَاتِهِ الْأُخْرَى، وَفِي
فَهْرَسِ دَارِ الْكُتُبِ الظَّاهِرِيَّةِ: ٥٧١، وَرَدَ عَوْنُ: (رِسَالَةٌ فِي التَّعَجُّبِ)، وَمِنْ
ضِمَنِ التَّعْلِيلَاتِ الْمَذْكُورَةِ عَلَى هَامِشِ نُسْخَةٍ (أ) وَرَدَتْ عِبَارَةً (إِلَى آخِرِ
الرِّسَالَةِ)؛ لِذَا اعْتَمَدْنَاهَا عَوْنًا.

المبتدأ نكرة في التَّعَجُّب، ويردُّ على سببويه لم يُسمَحْ كونُ (ما) التَّامَّةُ مبتدأ، ولم يكن له (٤٦) نظير (٤٧).

(وأنصر) فعلٌ ماضٍ مِنْ بابِ الإِفْعَالِ (٤٨)، وفاعله (٤٩) راجعٌ إلى (ما)، والجملة خبره (٥٠)، والهمزة (٥١) للتَّعْدِيَةِ بدليل: ما أحسنه (٥٢)؛ لأنَّ (حسن) مِنْ البابِ (٥٣) الخامس وهو لازمُ البتَّة (٥٤).

و(أنصر) مُتَعَدٍّ إلى مفعولين، والضَّميرُ مفعولُهُ الأول، ما (٥٥) دُكِرَ قَبْلَ النُّقْلِ، والثَّانِي محذوفٌ؛ لأنَّ الثَّلَاثِي المُتَعَدِّي إذا نُقِلَ إلى بابِ الإِفْعَالِ [و] يَزِيدُ مفعولاً، والمعنى: شيءٌ عظيمٌ أنصرَ زيداً عمراً.

فإذا كان نُصْرَةُ زيدٍ عمراً مُسَبِّباً (٥٦) مِنْ شيءٍ عظيمٍ، كان الكلامُ محلاً للتَّعَجُّب، ونُقِلَ إليه بِحذفِ (٥٧) مفعولٍ

مؤلفاته شرح الكافية في النُّحو. ينظر: طبقات المفسرين: ٣٧٦، وكشف الظنون: ١٦١٤/٢، والأعلام: ٢٣٣/٤.

(٤٥) في (ب): (تجوز).

(٤٦) ساقطة من (ب).

(٤٧) ونصُّ كلامه في شرحه على كافية ابن الحاجب: ((ويزينه أنه لم يُسمع كون (ما) التَّامَّةُ مُبتدأً في غيره)). شرح العصام على كافية ابن الحاجب: ٥٩٣.

(٤٨) أي أنَّ هذا البناء في الأصل لم يكن مُتَعَدِّياً، فإذا تَعَجَّبْتَ منه نُقِلَ بالهمزة إلى بابِ الإِفْعَالِ. ينظر: شرح المفصل: ٤١٤/٤.

(٤٩) وُيُردُّ بِهِ المُصَنَّف: أنَّ فاعلَ فعلِ التَّعَجُّبِ الماضي ضميرٌ مُسْتَرَرٌّ يعودُ على (ما).

(٥٠) ويقصد به الجملة الفعلية مِنَ الفعلِ وفاعله المُسْتَرَرُّ خبرٌ لـ (ما) التَّعَجُّبِ الواقعةُ مبتدأ.

(٥١) في (ب): (الهمزة) بدون واو قبلها.

(٥٢) في (ج): (أحسن) بدون الهاء.

(٥٣) في النسخ جميعها (باب) من دون (ال) التعريف، وزدناها ليستقيم المعنى.

(٥٤) أبواب الفعل الثَّلَاثِي بِحسبِ حركة عينه في الماضي والمضارع سِتَّةً، والبابُ الخامسُ بضمِّ العينِ فيهما، مثل: حَسَنَ يَحْسُنُ، وَشَرَفَ يَشْرَفُ، وهذا البابُ في أصله مقصورٌ على الأوصافِ والسَّجَايا الفِطْرِيَّةِ والذَّائِمَةِ، ودونَ سائرِ الأبوابِ فإنَّ الفعلَ في هذا البابِ لا يكونُ إلَّا لازماً، ويجوزُ نقلُ كلِّ فعلٍ أريدَ التَّعَجُّبُ منه أو التَّمَدُّحُ به. ينظر: شرح ابن عقيل: ٢٦٧/٤، والنحو الوافي: ٣٨٩/٣.

(٥٥) في (ج): (وما).

(٥٦) في (ب): (سببا) بدون الميم.

(٥٧) في (ب): (بخذف) بالحاء، وهو تحريف.

القريبة (٣٦) لا الصَّيْغَةُ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: المُرادُ إنشاءُ التَّعَجُّبِ اللَّفْظِيِّ (٣٧)، و (ما) يَقْتَضِيهِ شيءٌ (٣٨).

و (ما) نكرةٌ للتَّعْظِيمِ تامةٌ عند سببويه (٣٩)، وهو المُناسِبُ للتَّعَجُّبِ؛ لأنَّه إنَّما يَحْصُلُ عند إدراكِ أمرٍ يكونُ وقوعه قليلاً (٤٠)، ومبتدأ (٤١) مِنْ قَبيلِ: شرُّ أهرُّ ذا نابٍ (٤٢)، قال مولانا (٤٣) عصامُ الدِّينِ (٤٤) في شرحه: يجوزُ (٤٥) كونُ

(٣٣) في (ج): (شاء).

(٣٤) في (ج): (التجب)، وهو تحريف.

(٣٥) في النسخ جميعها: (أمر)، بدون (ال) التعريف، وهي زيادةٌ يَقْتَضِيهَا السِّياق.

(٣٦) في (ج): (الغريبة).

(٣٧) وُيُردُّ به التَّعَجُّبُ المعنويُّ الذي يُسْتَدلُّ عليه مِنَ السِّياقِ، ويُفهمُ بِالْقَرِينَةِ، فاللَّفْظُ المنطوقُ لا علاقةٌ لها بالتَّعَجُّبِ لَكِنْ دَلَّتْ عليه دَلالةٌ عارِضةٌ عن طريقِ المجازِ، وله صيغٌ مُتَعَدِّدةٌ، ومنها: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَلِلَّهِ دَرَّةٌ، وَ يَا لَهُ رَجُلًا، وَسُبْحَانَ اللَّهِ، وَمِثْلُكَ يَفْعَلُ كَذَا!، وَأَيُّ رَجُلٍ فُلَانٌ، وَغَيْرُهُ كَثِيرٌ. ينظر: شرح تسهيل الفوائد: ٣٠/٣، وإرشاد السالك: ٥٥٩/١، وهمع الهوامع: ٥٣/٣.

(٣٨) في (ج): (شين). ويعني به أنَّ (ما) التَّعَجُّبِ بمعنى (شيء). ينظر على سبيل المثال: ارتشاف الضرب: ٢٠٦٥/٤.

(٣٩) هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الملقب سببويه، كان أعلم المتقدمين والمتأخرين في النُّحو، ولم يكتب النَّاسُ كتاباً في النُّحو مثل كتابه، (ت ١٨٠هـ). ينظر: طبقات النُّحويين واللُّغويين: ٦٦-٧٢، ووفيات الأعيان: ٤٦٣/٣-٤٦٥. وأما قوله قُصِّصَ: ((هذا بابٌ ما يَعمَلُ عملَ الفعلِ ولم يَجِرْ مجزى الفعلِ ولم يَتِمَّ تَمَكُّنُهُ، وذلك قولك: ما أحسن عبد الله. زعم الخليل أنه بمنزلة قولك: شيءٌ أحسن عبد الله، ودخله معنى التَّعَجُّبِ)) الكتاب: ٧٢/١. فسببويه إذا نقله عن الخليل، ولم يتكلم به، وهو مذهبُ البصريين. ينظر: أسرار العربية: ١٠١، وشرح تسهيل الفوائد: ٣١/٣.

(٤٠) في (ج): (قليل).

(٤١) يريد به: أنَّ (ما) تُعرَبُ مبتدأً تشبيهاً بكلمة (شرُّ) في قوله: شرُّ أهرُّ ذا نابٍ.

(٤٢) قال سببويه: ((وأما قوله: شيءٌ ما جاء بك، فإنه يحسن وإن لم يكن على فعلٍ مضمرٍ، لأنَّ فيه معنى: ما جاء بك إلا شيءٌ. ومثله مثلاً للعرب: شرُّ أهرُّ ذا نابٍ)). الكتاب: ٣٢٩/١.

وذكر الميداني في مجمعه: ((يُقالُ: أهرُّ، إذا حملَه على الهَرِيرِ، وَ(شَرُّ) رَفَعُ بالابتداء، وهو نكرةٌ، وشرطُ النُّكْرَةِ أَنْ لا يُبتدأَ بها حتى تُخَصَّصَ بصفةٍ كقولنا: رَجُلٌ مِنْ بني تَمِيمٍ فارِسٌ، وابتدأوا بالنُّكْرَةِ ههنا مِنْ غيرِ صِفَةٍ، وإنَّما جازَ ذلك؛ لأنَّ المعنى: ما أهرُّ ذا نابٍ إلا شرُّ، ودون النَّابِ: السَّبُعُ. يُضْرَبُ في ظهورِ أماراتِ الشَّرِّ)). مجمع الأمثال: ٣٧٠/١.

(٤٣) في (ب): (لانا).

(٤٤) هو إبراهيم بن مُحَمَّد بن الإسفراييني، المشتهر بعصام الدِّين، صنَّفَ كُتُباً كثيرةً في المنطق والنُّحو، والتَّوْحِيدِ، تُوْفِيَ بِسَمَرْقَنْدَ سنة (٩٤٥هـ). ومن

لِلتَّعَجُّبِ^(٧٢) جَرَى فِي^(٧٣) مُجَرَى الْمَثَلِ^(٧٤) فَلَمْ يَرِدَّ
الْمَحذُوفُ، وَلَا يَزِيدُ عَلَيْهِ، وَلَا يَتَغَيَّرُ بِتَبْدِيلِ كَلِمَةٍ مَا
بِمَرَادِفِهَا، وَلَا بِإِعْلَالِ^(٧٥).

لَا يُقَالُ: مَا أَقَالَهُ^(٧٦)، بِخِلَافِ الإِدْغَامِ، نَحْوُ: مَا
أَشَدَّهُ^(٧٧)، وَلَا بِحَذْفِ الْهَمْزَةِ، إِلَّا كَلِمَةِ الْخَيْرِ وَالشَّرِّ، نَحْوُ:
مَا خَيْرُهُ، وَمَا شَرُّهُ؛ لِكثَرَةِ الاسْتِعْمَالِ^(٧٨)، وَيَجِبُ وَقُوعُ كُلِّ
جُزْءٍ^(٧٩) مَوْقَعَهُ^(٨٠).

وَرُبَّمَا أَنَّ الْمُصَنِّفَ لَمْ يُجَوِّزِ الْحَذْفَ فِيهِ خِيفَةَ اللَّبْسِ، وَجَاءَ بِهَامِشِ اللَّوْحَةِ
الْأُولَى مِنْ نَسْخَةٍ (أ) مَكْتُوبًا: ((لَا يَجُوزُ بِقَرِينَةٍ وَبِدُونِهَا، وَهَذَا وَاجِبٌ حَذْفُهُ
أَلْبَتَةً؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُسْمَعْ ذِكْرُ مَفْعُولِهِ، وَلَمْ يَقُلْ: مَا أَنْصَرُهُ عَمْرًا قَطْعًا)).

(٧١) فِي (ب) وَ (ج): (لَمْ) بِدُونَ (وَاو).

(٧٢) فِي (ب): (التَّعَجُّب).

(٧٣) سَقَطَتْ مِنْ (ج).

(٧٤) أَي: أَنَّ الْحَذْفَ فِيهِ جَرَى إِتِّبَاعًا لِسَائِرِ النَّاسِ، فِي عَدَمِ التَّنْصَرَفِ فِيهِ،
فَلَا يَطَّرُ فِيهَا قِيَاسٌ، إِذْ تُقَالُ كَمَا سُمِعْتُ، كَقَوْلِ الْمَثَلِ: ضَيَّعَتِ اللَّيْنُ فِي
الصَّبِيفِ. هَكَذَا فِي هَامِشِ (أ) بِتَنْصَرَفٍ؛ إِيخْتِصَارًا.

(٧٥) فِي (ب) وَ (ج): (بِإِعْلَالِ).

(٧٦) ذَكَرَ ابْنُ عَصْفُورٍ: ((وَلَا يَصِحُّ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِعْلٌ
تَعَجُّبٍ، نَحْوُ: مَا أَقُولُهُ وَمَا أَطُولُهُ! وَأَقُولُ بِهِ وَأَطُولُ بِهِ! فَإِنَّهُ يَصِحُّ لِشَبْهِهِ بِ
(أَفْعَلِ) الَّتِي لِلْمُفَاضَلَةِ، نَحْوُ: هُوَ أَقُولُ مِنْهُ وَأَطُولُ. وَوَجْهُ الشُّبْهِ بَيْنَهُمَا أَنَّهُمَا
لَا يُبْنِيَانِ إِلَّا مِنْ شَيْءٍ وَاحِدٍ، وَأَنَّ فِعْلَ التَّعَجُّبِ فِيهِ تَقْضِيلٌ لِلْمَتَعَجِّبِ مِنْهُ عَلَى
غَيْرِهِ، كَمَا أَنَّ (أَفْعَلِ) يَقْتَضِي التَّقْضِيلَ، وَأَنَّ فِعْلَ التَّعَجُّبِ لَا مَصْدَرَ لَهُ وَلَا
يَتَنَصَّرَفُ، فَصَارَ بِمَنْزِلَةِ الْأِسْمِ لَذَلِكَ)). الْمَتَمُّعُ فِي التَّنْصَرِيفِ: ٣١١، وَيَنْظُرُ:
شرح التعريف: ٢٢١.

(٧٧) إِذَا صَبَغَ التَّعَجُّبُ مِنَ الثَّلَاثِي الْمُضَعَّفِ وَجِبَ إِدْغَامُ الْمُثَلِّينِ فِي الصَّبِغَةِ
الْأُولَى؛ لِاجْتِمَاعِ خَرْفَيْنِ مُتَحَرِّكَيْنِ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ، وَفَكَهُ فِي الصَّبِغَةِ الثَّانِيَةِ؛
لِمَجِيئِ سَاكِنٍ قَبْلَ الْخَرْفِ الْأَوَّلِ فَيُجْمَعُ بَيْنَ سَاكِنَيْنِ وَهَذَا لَا يَجُوزُ، مَثَلُ: مَا
أَشَدَّ الْبَرْدَ! وَأَشَدُّ بِهِ!. يَنْظُرُ: الْخَصَائِصُ: ١/١٦٣، وَاللِّبَابُ: ٢/٤٦٩، ٤٧١.
(٧٨) الْأَصْلُ فِيهِ: (أَخِيرَ) وَ (أَشْرَ)، وَلَا يَكَادُ الْعَرَبُ يَسْتَعْمِلُونَهُ، وَيَقُولُونَ: مَا
خَيْرُهُ، وَمَا شَرُّهُ. يَنْظُرُ: شرح الكافية الشافية: ١١٢٧/٢، وَالتَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ:
٢٤٥/١٠.

(٧٩) فِي (ج): (خَبَرُو)، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(٨٠) قَالَ مِصْبُوحِي: ((وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقْدَّمَ عَبْدُ اللَّهِ وَتَوَخَّرَ (مَا) وَلَا تُزِيلَ شَيْئًا عَنْ
مَوْضِعِهِ، وَلَا تَقُولَ فِيهِ: مَا يُخْسِنُ، وَلَا شَيْئًا مِمَّا يَكُونُ فِي الْأَفْعَالِ سِوَى هَذَا)).
الْكِتَابُ: ٧٣/١، وَيَنْظُرُ: اللَّحْمَةُ: ١/٥٢١، وَضِيَاءُ السَّالِكِ: ٣/٨١.

ثَانٍ، وَالْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ فِي مَعْنَى التَّعَجُّبِ [فَاعِلٌ]^(٥٨) الْآنَ؛
لِأَنَّهُ مَفْعُولٌ مَعْنَى التَّنْصِيرِ وَالْجَعْلِ^(٥٩) وَهُوَ فَاعِلٌ فِي
الْمَعْنَى؛ لِأَنَّهُ نَاصِرٌ^(٦٠)، وَالْمَعْنَى بِالْثَّرَكِيِّ: زَيْدٌ عَجَبٌ:
(يَرِدُ مِنْ أَيْدِي) (٦١)؛ وَلِهَذَا لَا تُنْتَنَى، وَلَا تُجْمَعُ، وَلَا تُنْكَرُ، وَلَا
تُؤَنَّثُ، إِلَّا الْمَفْعُولُ^(٦٢) الْأَوَّلُ لَا الصَّبِغَةُ^(٦٣)، كَمَا قِيلَ:
مَمْرُورٌ بِهِ، مَمْرُورٌ بِهِمَا، مَمْرُورٌ بِهِمْ، إِلَى آخِرِهِ^(٦٤)؛
لِأَنَّ^(٦٥) تَنْتِيَةَ الْفِعْلِ وَجْمَعَهُ وَتَنْكِيرَهُ وَتَأْنِيثَهُ^(٦٦) إِنَّمَا هُوَ
بِاعْتِبَارِ الْفَاعِلِ^(٦٧).

لَا يُقَالُ حِينَئِذٍ^(٦٨) كَانَ (أَنْصَرَ) مِنْ بَابِ (أَعْطَيْتُ)،
يَعْنِي: الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ^(٦٩) مَغَايِرٌ لِلثَّانِي، وَمَفْعُولُهُ لَا يَجِبُ
حَذْفُهُ^(٧٠)، وَهَذَا حَذْفُهُ وَاجِبٌ وَلَمْ^(٧١) يُسْمَعْ، قُلْنَا: لَمَّا نُقِلَ

(٥٨) زِيَادَةٌ مِنْ (ب) وَ (ج)، وَفِي نُسْخَةٍ (ب): (فَاعِلٌ)، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(٥٩) ((لِأَنَّ لِلْهَمْزَةِ وَلِحَرْفِ الْجَرِّ وَالتَّشْدِيدِ مَعْنَى التَّنْصِيرِ وَالْجَعْلِ فِي
مَدْخُولِهَا، نَحْوُ: أَنْصَرَ زَيْدًا عَمْرًا، أَي: جَعَلْتُ زَيْدًا نَاصِرًا لِعَمْرٍو، وَذَهَبْتُ بِهِ،
أَي: جَعَلْتُهُ ذَاهِبًا، وَفَرَّخْتُ زَيْدًا، أَي: جَعَلْتُهُ فَارِخًا)) كَذَا فِي هَامِشِ مَخْطُوطَةٍ
(أ)، وَيَنْظُرُ: لِلتَّفْصِيلِ مَثَلًا: شرح كتاب سيبويه: ٢٤٣/١، وَالْإِيضَاحُ
الْعَضْدِي: ٧٠.

(٦٠) مَلَخَصٌ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ أَنَّ أَصْلَهُ: نَصَرَ زَيْدٌ عَمْرًا، دَخَلَتْهُ هَمْزَةُ التَّعْدِيَةِ
وَنُقِلَ إِلَى التَّعَجُّبِ فَصَارَ: مَا أَنْصَرَ زَيْدًا عَمْرًا، ثُمَّ حُذِفَ الْمَفْعُولُ الثَّانِي،
وَالْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ فِيهَا، الَّذِي هُوَ فَاعِلٌ فِي الْمَعْنَى؛ لِأَنَّ (نَاصِرٌ) فَاعِلٌ فِي
الْأَصْلِ الْآنَ فِي جُمْلَةٍ: نَصَرَ زَيْدٌ عَمْرًا. يَنْظُرُ فِي تَوْضِيحِ ذَلِكَ: الْمُفْرَجَلُ:
١٤٩، وَاللَّحْمَةُ: ٥١١/١.

(٦١) فِي (ب)، وَ (ج): (اتَدَى) بِدُونَ الْيَاءِ الْأُولَى، وَ (Yardim etti) بِالْثَّرَكِيَّةِ
بِمَعْنَى: (سَاعَدَ)، فَهُوَ يَتَعَجَّبُ مِنْ نَصْرَةِ زَيْدٍ لِعَمْرٍو.

(٦٢) فِي (أ): (مَفْعُولٌ)، وَالْمُتَّبَعُ مِنْ (ب) وَ (ج).

(٦٣) أَي أَنَّ فِعْلَ التَّعَجُّبِ يَلْزِمُ صُورَةً وَاحِدَةً فَلَا يُنْتَنَى، وَلَا يُجْمَعُ، وَلَا يُنْكَرُ،
وَلَا يُؤَنَّثُ، وَالَّذِي يَتَغَيَّرُ فِيهِ هُوَ مَفْعُولُهُ، نَحْوُ: مَا أَجْمَلُهُ، وَمَا أَجْمَلُهُمَا، وَمَا
أَجْمَلُهُمْ. يَنْظُرُ: ضِيَاءُ السَّالِكِ: ٣/٨١، وَالتَّحْوِ الْوَاقِي: ٣/٣٥٧.

(٦٤) فِي (ب) وَ (ج): (إِلْخَ)، وَهُوَ مُخْتَصَرُ اللَّفْظَةِ.

(٦٥) فِي (ب): (لَأَنَّهُ).

(٦٦) فِي (ب): (تَأْنِيثُهُ)، فِي (ج): (تَأْنِيثُهُ)، وَكِلَاهُمَا تَحْرِيفٌ.

(٦٧) تَكَرَّرَتِ اللَّفْظَةُ فِي (ج).

(٦٨) فِي النِّسْخِ كُلِّهَا: (ح)، وَهُوَ مُخْتَصَرٌ لِلْمُتَّبَعِ فِي الْمَتَنِ.

(٦٩) فِي (ج): (الْأَو)، مُحَذَّوْفَةُ الْأَم.

(٧٠) يَجُوزُ حَذْفُ الْمَفْعُولَيْنِ أَوْ أَحَدِهِمَا فِي بَابِ (أَعْطَى)، إِلَّا إِذَا خِيفَ اللَّبْسُ
فِيهِ، نَحْوُ: أَعْطَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا، أَوْ كَانَ الْمَفْعُولُ الثَّانِي مُحْضُورًا، نَحْوُ: مَا
أَعْطَيْتُ زَيْدًا إِلَّا ثَوْبًا، أَوْ إِيخْتِصَارًا، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى﴾
(الْبَلَدُ: ٥). يَنْظُرُ: التَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ٢٤٩/٦، وَشرح ابن عقيل: ٢/١٢٤،

الرَّائِدَةُ لَا غَيْرَ^(٩١) بَيْنَ (مَا) وَالْفِعْلِ، نَحْوُ^(٩٢): مَا كَانَ أَحْسَنَ زَيْدًا^(٩٣).

وَلَا يُبْنَى إِلَّا مِمَّا يُبْنَى مِنْهُ اسْمُ التَّفْضِيلِ أَصْلًا وَتَوَصَّلًا^(٩٤) نَحْوُ: مَا أَشَدَّ بَيَاضًا وَعُورًا وَإِسْتِخْرَاجًا، تَقْدِيرُهُ^(٩٥): مَا أَشَدَّ بَيَاضُهُ وَعُورُهُ وَإِسْتِخْرَاجُهُ^(٩٦).

وَمَنْ جَعَلَ الْهَمْزَ [اِظ] لِلصِّيُورَةِ^(٩٧) لَمْ يُصَبْ؛ لِأَنَّهَا إِذَا كَانَتْ لَهَا صَارَ الْفِعْلُ لَازِمًا نَحْوُ: أَمْسَى الرَّجُلُ، وَمَنْ نَقَلَهُ مِنْ اسْمِ التَّفْضِيلِ أَيْضًا كَذَلِكَ^(٩٨)؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَعَدَّى إِلَى

(٩١) قَالَ ابْنُ السَّرَاجِ: ((وَقَدْ أَجَازَ قَوْمٌ مِنَ التَّحْوِينَ: مَا أَصْبَحَ أَبْرَدَهَا، وَمَا أَمْسَى أَدْفَاهَا، وَلِخْتِجُوا بَأَنَّ: أَصْبَحَ وَأَمْسَى، مِنْ بَابٍ (كَانَ)، فَهَذَا عِنْدِي: غَيْرُ جَائِزٍ، وَيُقْبَدُ تَشْبِيهِهُمْ مَا ظَنُّوهُ: أَنَّ أَمْسَى وَأَصْبَحَ أَرْمَنَةٌ مُؤَقَّتَةٌ وَ(كَانَ) لَيْسَتْ مُؤَقَّتَةً، وَلَوْ جَازَ هَذَا فِي أَصْبَحَ وَأَمْسَى؛ لِأَنَّهُمَا مِنْ بَابٍ (كَانَ) لَجَازَ ذَلِكَ فِي أَصْحَى، وَصَارَ، وَمَا زَالَ)). الْأَصُولُ: ١٠٦/١، وَيَنْظُرُ لِلتَّفْصِيلِ: شَرْحُ كِتَابِ سَبِيحِيَّة: ٣٥٩/١.

(٩٢) سَقَطَتِ الْكَلِمَةُ مِنْ: (ج). (٩٣) تَقَعُ (كَانَ) زَائِدَةٌ بَيْنَ (مَا) وَفِعْلِ التَّعَجُّبِ، وَتَكُونُ مُهْمَلَةً وَلَا فَائِدَةَ مِنْهَا سِوَى ذَلَالَتِهِ عَلَى أَنَّ الْجُمْلَةَ التَّعَجُّبِيَّةَ فِي الزَّمَنِ الْمَاضِي. قَالَ سَبِيحِيَّة: ((وَيَقُولُ: مَا كَانَ أَحْسَنَ زَيْدًا، فَتَذَكَّرُ (كَانَ)؛ لِتَدُلَّ أَنَّهُ فِيمَا مَضَى)). الْكِتَابُ: ٧٣/١، وَيَنْظُرُ: الْأَصُولُ: ٢٥٨/٢، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَّة: ١٩٩٩/٢.

(٩٤) يُشْتَرَطُ لِصِيَاعَةِ التَّعَجُّبِ مِنَ الْفِعْلِ الَّذِي تُبْنَى مِنْهُ الصِّيغَتَانِ الْقِيَاسِيَتَانِ مُبَاشَرَةً أَنْ يَكُونَ ثَلَاثِيًّا مُجَرَّدًا، تَامًّا، مُثْبِتًا، مُتَصَرِّفًا، قَابِلًا لِلتَّفَاعُلِ، مَبْنِيًّا لِلْمَعْلُومِ، لَيْسَ الْوَصْفُ مِنْهُ عَلَى أَفْعَلٍ فَعْلَاءً. يَنْظُرُ مَثَلًا: ارْتِشَافُ الضَّرْبِ: ٢٠٧٧/٤، وَشَرْحُ الْأَشْمُونِيِّ: ٢٦٨-٢٦٩.

(٩٥) جُمْلَةٌ: (مَا أَشَدَّ بَيَاضًا وَعُورًا وَإِسْتِخْرَاجًا، تَقْدِيرُهُ: سَاقِطَةٌ مِنْ (ب) وَ (ج)).

(٩٦) يَرِيدُ الْمُصَنِّفُ أَنَّ الْفِعْلَ الْمُرَادَ صِيَاعَةُ التَّعَجُّبِ مِنْهُ إِنْ فَدَّ شَرْطًا مِنْ شُرُوطِ صِيَاعَتِهِ فَحِينَئِذٍ يُصَاحُغُ بِالطَّرِيقَةِ غَيْرِ الْمُبَاشَرَةِ وَذَلِكَ بِالِإِتْيَانِ بِفِعْلِ تَتَوَافَرُ فِيهِ الشُّرُوطُ، إِلَّا الْجَامِذَ، وَالَّذِي لَا يَتَقَاوَمُ مَعْنَاهُ فَلَا يَتَعَجَّبُ مِنْهُمَا مُطْلَقًا. يَنْظُرُ فِي تَوْضِيحِ ذَلِكَ مَثَلًا: اللَّحْمَةُ: ٥٢٠/١، وَشَرْحُ التَّصْرِيحِ: ٧٣/٢.

(٩٧) فِي (ج): (لِلضَّرُورَةِ). وَأَقْدَمُ مَا عَثَرْنَا عَلَيْهِ فِيمَا يَخْصُ الْقَوْلُ بِضَرُورَةِ الْهَمْزَةِ هُوَ كَلَامُ ابْنِ جَنِي وَقَدْ تَكَرَّرَتْ عِبَارَتُهُ أَوْ مَعْنَاهَا فِي كُتُبِ النَّحْوِ مِنْ بَعْدِهِ إِذْ ذَكَرَ: ((الثَّانِي مِنْهُمَا نَحْوُ قَوْلِكَ: أَحْسَنَ بَرِيدٍ، أَيْ: مَا أَحْسَنَ زَيْدًا، وَأَجْمَلُ بَجَعْفَرٍ، أَيْ: مَا أَجْمَلُ جَعْفَرًا، فَلْيَا بَاءُ وَمَا عَلِمْتُ فِيهِ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ، وَمَعْنَاهُ: أَحْسَنَ زَيْدًا، أَيْ: ضَارَ ذَا حَسَنٍ، وَأَجْمَلُ: أَيْ: ضَارَ ذَا جَمَالٍ كَقَوْلِكَ: أَجْرَبَ الرَّجُلُ أَيْ: ضَارَ ذَا إِبِلٍ جَرَبِي، وَأَنْجَزَ أَيْ: ضَارَ ذَا مَالٍ فِيهِ النِّجَازُ، فَلَفْظُهُ لَفْظُ الْأَمْرِ وَمَعْنَاهُ الْخَبَرُ)). اللَّعْمُ فِي الْعَرَبِيَّة: ١٣٧.

(٩٨) أَيْ: لَمْ يُصَبْ أَيْضًا، وَالنَّقْلُ مِنْ اسْمِ التَّفْضِيلِ ذِكْرُ السَّيْرَافِيِّ بِقَوْلِهِ: ((وَلَاَنْ مَعْنَى: مَا أَحْسَنَ زَيْدًا، وَمَذْهَبُ التَّعَجُّبِ فِيهِ كَمَعْنَى: زَيْدٌ أَحْسَنُ مِنْ

وَأَجَازَ الْمَبْرَدُ^(٨١)، وَالْمَازِنِيُّ^(٨٢)، وَالْفَرَّاءُ^(٨٣)، وَالْجَرْمِيُّ^(٨٤)، وَأَبُو عَلِيٍّ^(٨٥)، الْفَصْلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَعْمُولِهِ^(٨٦) بِالظَّرْفِ، نَحْوُ: مَا أَحْسَنَ - بِالرَّجُلِ - صَدَقَةُ زَيْدٍ، وَابْنُ كَيْسَانَ^(٨٧) بِ (لَوْلَا) الْاِمْتِنَاعِيَّةِ، نَحْوُ: مَا أَحْسَنَ - لَوْلَا كَلْفُهُ^(٨٨) - زَيْدًا^(٨٩)، وَقِيلَ^(٩٠): يَجُوزُ الْفَصْلُ بِ (كَانَ)

(٨١) هُوَ أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ زَيْدٍ، الْمَبْرَدُ، مِنْ كِبَارِ عُلَمَاءِ الْعَرَبِيَّةِ بِبَغْدَادَ، وَمِنْ كُتُبِهِ: الْكَامِلُ، وَالْمَقْتَضِبُ، (ت ٢٨٥هـ). يَنْظُرُ: إِنْبَاهُ الرُّوَاةِ: ٢٤١/٣، وَالْأَعْلَامُ: ١٤٤/٧.

(٨٢) هُوَ بَكْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَثْمَانَ الْمَازِنِيِّ، بَصْرِيٌّ نَحْوِيٌّ، أَخَذَ عَنْ أَبِي عَبِيدَةَ، وَالْأَصْمَعِيِّ، وَغَيْرِهِمْ، وَأَخَذَ عَنْهُ أَبُو الْعَبَّاسِ الْمَبْرَدُ، وَلَهُ كِتَابُ (التَّصْرِيفِ)، (ت ٢٣٦هـ)، وَقِيلَ (ت ٢٤٩هـ). يَنْظُرُ: وَفَيَاتِ الْأَعْيَانِ: ٢٨٣/١، ٢٨٦، وَالْأَعْلَامُ: ١٣٨/٥.

(٨٣) هُوَ أَبُو زَكْرِيَّا حَيْثِيُّ بْنُ زِيَادِ الْفَرَّاءِ، إِمَامُ الْكُوفِيِّينَ وَعُلَمَاهُمْ بِالنَّحْوِ وَاللُّغَةِ وَفَنُونِ الْأَدَبِ، مِنْ تَصَانِيفِهِ: الْحُدُودُ، وَالْمَعَانِي، (ت ٢٠٧هـ). يَنْظُرُ: وَفَيَاتِ الْأَعْيَانِ: ١٧٦/٦.

(٨٤) فِي (ج): (وَالْجَرِّ)، وَهُوَ تَحْرِيفٌ. وَالْجَرْمِيُّ هُوَ أَبُو عَمْرِو صَالِحُ بْنُ إِسْحَاقَ الْجَرْمِيُّ الْبَصْرِيُّ، عَالِمٌ بِالنَّحْوِ وَاللُّغَةِ، أَخَذَ عَنِ الْأَخْفَشِ، وَالْأَصْمَعِيِّ، لَهُ مِنَ التَّصَانِيفِ: كِتَابُ الْأَبْنِيَّةِ، وَكِتَابُ الْعُرُوضِ، (ت ٢٢٥هـ). يَنْظُرُ: إِنْبَاهُ الرُّوَاةِ: ٨٠/٢ - ٨٢.

(٨٥) هُوَ أَبُو عَلِيٍّ الْحَسَنُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْغَفَّارِ الْفَارْسِيِّ، أَخَذَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الزَّجَّاجِ، وَمُحَمَّدَ بْنِ السَّرِيِّ الزَّجَّاجِ، لَهُ: الْإِيضَاحُ الْعُسْدِيُّ، وَالْحُجَّةُ لِلْفَرَّاءَاتِ السَّبْعَةِ، (ت ٣٧٧هـ). يَنْظُرُ: الْبَلْغَةُ: ١٠٨.

(٨٦) فِي (ب): (مَعْلُومَةٌ)، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(٨٧) هُوَ أَبُو الْحَسَنِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ، بْنِ كَيْسَانَ، إِمَامُ الْمَدْرَسَةِ الْبَغْدَادِيَّةِ، أَخَذَ عَنِ الْمَبْرَدِ وَتَعَلَّبَ، لَهُ: اخْتِلَافُ الْبَصْرِيِّينَ وَالْكُوفِيِّينَ، وَالْكَافِي فِي النَّحْوِ، (ت ٢٩٩هـ). يَنْظُرُ: بَغِيَّةُ الْوَعَاةِ: ١٨/١، وَالْأَعْلَامُ: ٣٠٨/٥.

(٨٨) الْكَلْفُ شَيْءٌ يَعْلُو الْوَجْهَ كَالْتَّمَسَمِ، وَذِكْرُ أَنَّهُ لَوْ بَيْنَ السَّوَادِ وَالْحُمْرَةِ يَعْلُو الْوَجْهَ. يَنْظُرُ: الصَّحَاحُ: ٤/٤٢٣ (كَلْف).

(٨٩) يَنْظُرُ فِي آرَائِهِمْ: تَوْضِيحُ الْمَقَاصِدِ: ٩٠٠/٢، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ: ٤٢/٣، وَشَرْحُ التَّصْرِيحِ: ٦٥-٦٦. وَقَدْ أَشَارَتْ هَذِهِ الْمَصَادِرُ وَغَيْرُهَا أَنَّ الْمَبْرَدَ لَمْ يُجُوزِ الْفَصْلَ بَيْنَهُمَا بِالظَّرْفِ، مُعْتَمِدِينَ فِي ذَلِكَ عَلَى قَوْلِهِ فِي الْمَقْتَضِبِ: ((مَا أَحْسَنَ عُنْدَكَ زَيْدًا، وَمَا أَجْمَلُ الْيَوْمَ عَبْدَ اللَّهِ، لَمْ يَجْزْ، وَكَذَلِكَ لَوْ قُلْتُ: مَا أَحْسَنُ الْيَوْمَ وَجْهَ زَيْدٍ، وَمَا أَحْسَنُ أَمْسَ ثَوْبَ زَيْدٍ؛ لِأَنَّ هَذَا الْفِعْلَ لَمَّا لَمْ يَتَصَرَّفْ لَزِمَ طَرِيقَةُ وَاجِدَةٍ وَضَارَ حُكْمُهُ كَحُكْمِ الْأَسْمَاءِ)). الْمَقْتَضِبُ: ١٧٨/٤، إِلَّا أَنَّهُ أَجَازَ ذَلِكَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ إِذْ قَالَ: ((وَيَقُولُ مَا أَحْسَنَ إِنْسَانًا قَامَ إِلَيْهِ زَيْدٌ، وَمَا أَقْبَحَ بِالرَّجُلِ أَنْ يَفْعَلَ كَذَا، فَالرَّجُلُ الْأَنْ شَائِعٌ وَلَيْسَ التَّعَجُّبُ مِنْهُ، وَإِنَّمَا التَّعَجُّبُ مِنْ قَوْلِكَ: أَنْ يَفْعَلَ كَذَا، كَنَحْوِ: مَا أَقْبَحَ بِالرَّجُلِ أَنْ يَشْتُمَ النَّاسَ، تَقْدِيرُهُ: مَا أَقْبَحَ شَتْمُ النَّاسِ بِمَنْ فَعَلَهُ مِنَ الرِّجَالِ)). الْمَقْتَضِبُ: ١٨٧/٤.

(٩٠) فِي (ج): (قِيلَ) بِلَا وَاقْبَلَهَا.

المفعول به بالاتفاق^(٩٩)؛ ولأنَّ نقلَ الصِّفةِ^(١٠٠) إلى الفعلِ غيرَ معهودٍ^(١٠١).

قال الأخفش^(١٠٢): (ما) موصولةٌ، و(أنصر) فعلٌ ماضٍ فاعلهُ فيه راجعٌ^(١٠٣) إلى (ما)، والجملةُ صلتهُ، والخبرُ محذوفٌ وجوباً^(١٠٤)، والاعتراضُ بأنَّ وجوباً^(١٠٥) الحذفِ إنّما يكونُ إذا قامَ مقامه غيره ليس بجيدٍ؛ لأنَّ الوجوبَ إنّما هو بعدَ النقلِ^(١٠٦)، وبعدهُ هو جارٍ في مجرى المثلِّ - كما ذكرنا - وقال^(١٠٧) الفراءُ^(١٠٨) وابنُ

غيره، وزيدٌ أقومُ من غيره. وقولنا: أحسنُ من غيره، هو اسمٌ فيه معنى التَّعَجُّبِ (والتَّعْذِيلِ)، شرح كتاب سيبويه: ٣٥٦/١. ونسبهُ ابنُ مالكٍ إلى الفراء، ولم نقف عليه في مؤلفاته، إذ ذكر: ((وزعم الفراءُ ومَنْ وافقه من الكوفيين أنَّه انتصبَ بأفعلٍ فرقاً بين الاستفهام والخبر؛ فالأصل: زيدٌ أحسنُ من غيره)). المساعد على تسهيل الفوائد: ١٤٧/٢.

(٩٩) ويريد به: اسمُ التَّعْذِيلِ، إذ لا ينصبُ مفعولاً به. ينظر: شرح شذور الذهب: ٥٣٠، والمساعد على تسهيل الفوائد: ١٨٦/٢.

(١٠٠) في (ب): الضَّمَّةُ وهو تحريفٌ.

(١٠١) يُريدُ المَصْنَفُ أنَّ الفعلَ يُنْقَلُ إلى الصِّفةِ وليس العكس، فنقلَ الصِّفةَ إلى الفعلِ غيرَ مُتعارِفٍ عليه، ويوضِّحُ ذلك قولُ ابنِ الوزاق، إذ ذكر: ((أَنَّ (أفعل) أَثْقَلُ من (فعل)، ومن كلامهم جَوَّازُ التَّخْفِيفِ من التَّثْقِيلِ، أعني أَنَّهُم يَنْتَقِلُونَ من التَّثْقِيلِ إلى التَّخْفِيفِ، وإنَّما نقلَ (عَوْر) من (أَعْوَر)، و(أَحْوَل) من (أَحْوَل)، وَلَيْسَ من كلامهم أَنَّ يَنْتَقِلُوا الخَفِيفَ إلى التَّثْقِيلِ)). علل النحو: ٣٢٩. (١٠٢) الأخفش: هو أبو الحسن سعيّد بن مسعدة، البصري، المعروف بالأخفش الأوسط، تلميذُ سيبويه، (ت ٢١٥هـ). ينظر: وفيات الأعيان: ١٢٢/٢-١٢٣.

(١٠٣) في (ج): (ارجع).

(١٠٤) ينظر رأيه مثلاً في: شرح كتاب سيبويه: ٣٥٩/١، وشرح جمل الزجاجي: ٥٢٨، ومغني اللّيب: ٣٩٢.

(١٠٥) في (أ): (جوب)، سقطت منه الواو، والمثبت عن (ب) و (ج).

(١٠٦) سبقه عصام الدين الإشغراييني إلى هذا الرأْي في شرحه على الكافية، إذ ذكر: ((وَرُيِّفَ بأنَّ وجوبَ حذفِ الخبرِ من غيرِ ما يسدُّ مسدّه لم يوجد في غيره)). شرح العصام على كافية ابن الحاجب: ٥٩٣. ويبدو أَنَّهُما نقلاه عن المبرد الذي قال: ((وَقَدْ قَالَ قوم إن أحسنَ صلةً لـ (ما)، والخبرُ مَحْذُوفٌ، وَلَيْسَ كما قالوا وَذَلِكَ أَنَّ الأخبارَ إنّما تحذف إذا كان في الكلام ما يدلُّ عليها؛ وإنَّما هربوا من أن يكونَ (ما) وحدها اسماً، فتقديرهم: الَّذِي حسنَ زيداً شيءٌ، والقولُ فيها ما بدأنا به من أَنَّها تجري بغيرِ صلةٍ؛ لمضارعتها الإِسْتِفْهامَ والأجزاء في الإِثْهام، فإذا قلت: ما أحسنَ زيداً، لم يجز أن تضع الفعلَ المضارعَ ها هنا فتقول: ما يحسنَ زيداً، وما محسنَ زيداً؛ لأنَّ معنى التَّعَجُّبِ إنّما دخله على هيئةٍ إن زالَ لفظها زالَ المعنى)). المقْتَضَب: ١٧٧/٤.

(١٠٧) في (ب) (قال) بدون الواو.

دُرُسْتِيهِ^(١٠٩): ما استفهامية^(١١٠)، قال الرُّضِي^(١١١): لَمْ يَثْبُتْ نقلُ الإنشاءِ إلى الإنشاءِ في كلامِ العرب^(١١٢)، والاعتراضُ بأنَّ^(١١٣) الاستفهام^(١١٤) مُستعملٌ كثيراً في التَّعَجُّبِ ليس كما ينبغي؛ لأنَّ الكلامَ في النقلِ لا استعماله فيه بطريقِ النَّجْوِ ولا كلامٍ فيه^(١١٥).

و(أنصر به)^(١١٦) فعلٌ تَعَجَّبَ^(١١٧) مثلُ ما ذُكِرَ، وهو في الأصلِ أمرٌ حاضرٌ^(١١٨) مِنْ بابِ الإِفعالِ، والخطابُ لِكُلِّ مَنْ شأنُهُ الخطابُ بالإِنْصارِ^(١١٩).

فإذا كانَ الخِطابُ لِذلك^(١٢٠) المُخاطَبِ بجَعَلِ زَيْدِ الَّذِي هُوَ مَفْعُولٌ أَوَّلٌ^(١٢١) ناصِراً لِعَمْرٍو، كانَ الكلامُ محلّاً للتَّعَجُّبِ^(١٢٢)؛ لأنَّ مثلَ هذا عَجِيبٌ^(١٢٣)، فنقلَ إلى

(١٠٨) تقدّمت ترجمته.

(١٠٩) هو أبو محمّد عبد الله بن جعفر بن دُرُسْتِيهِ المَرْزَبَانِ، عالمٌ نحويٌّ مِنْ أتباعِ المدرسةِ البصريّةِ في النّحو واللّغة، (ت ٣٤٧هـ). ينظر: وفيات الأعيان: ٤٤/٣، وبغية الوعاة: ٣٦/٢.

(١١٠) في (ج): (استفهام). وينظر على سبيل المثال رأيهما في: شرح الرضي: ١٠٩٧/٢، وإزشاف الضرب: ٢٠٦٥/٤، والجنى الداني: ٣٣٧.

(١١١) هو رضي الدين محمّد بن الحسن الأسترباذني، حُجّةٌ في النّحو واللّغة، مِنْ أشهرِ مُصنِّفاتِه: شرحه على الكافية في النّحو، (ت ٦٨٦هـ). ينظر: بغية الوعاة: ٥٦٨-٥٦٧/١.

(١١٢) ينظر قوله في شرحه: ١٠٩٧/٢.

(١١٣) في (ج): (بأنه).

(١١٤) في (ب) و (ج) لفظة (الاستفهام) مسبوقه بـ ((ألا))، ومن غيرها يَسْتَقِيمُ المعنى؛ لذا لم تُثبتْها في المتن.

(١١٥) يُريدُ المَصْنَفُ بإِعتراضه: أَنَّهُ لا خِلافَ في الجوازِ بالاستفهامِ عن التَّعَجُّبِ وخروجه عن حَقِيقَةِ معناه إلى التَّعَجُّبِ بِحَيْثُ يَصِيرُ معنى الاستفهامِ مَهْجُوراً؛ إذ أَنَّ التَّعَجُّبَ أَفادَ منه، نحو قوله تعالى: ﴿ءَأَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ﴾ (هود: ٧٢). ينظر للتفصيل: شرح العصام: ٥٩٣، ومعاني النّحو: ٢٥٩/٤.

(١١٦) وهي الصّيغة القياسيّة الثّانية: (أفعل به).

(١١٧) في النّسخ جميعها (التَّعَجُّبُ) بالألفِ واللام، وَجَرَدْنَا الكلمةَ منها أسْجَافاً مع السّياق.

(١١٨) في (ج): (حاضر) بالظّاء، وهو تحريفٌ.

(١١٩) يقصدُ بالإِنْصارِ: نُصْرَةُ زَيْدِ عَمْرَأَ، كما سبق في الصّيغة الأولى.

(١٢٠) المثبت من (ب) و (ج)، وفي (أ): (كذلك).

(١٢١) في نُسختي (ب)، و(ج): (الأول).

(١٢٢) في (ج): (لتعجب) بلامٍ واحدةٍ.

(١٢٣) في (ج): (عجب).

التَّعْجُبُ^(١٢٤) بِحَذْفِ الْمَفْعُولِ الثَّانِي؛ لِأَنَّ الْهَمْزَةَ أَيْضًا لِلتَّعْجُبِ.

والباء^(١٢٥) زائدة^(١٢٦) في المفعول عند^(١٢٧) الفراء^(١٢٨)، والزمخشري^(١٢٩)، وابن خروف^(١٣٠)، مثل قوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٥]^(١٣١)، وعدم بروز المفعول الثاني لجريه في مجرى المثل^(١٣٢)، ولا يتصرف^(١٣٣) بالإعلا^(١٣٤) والإدغام، ويُقال: أقول به وأشد^(١٣٥) به، والمعنى في [و] كليهما واحد^(١٣٦).

فإن قلت: يكفي أحدهما، لا حاجة إلى الآخر فلم أتأهما^(١٣٧) المصنف^(١٣٨) ؟ قلت: كلام العرب بالمترافة والمشتركة مملوء؛ ولئلا يتوهم مغايرة أحدهما الآخر فاتى ولم يكتف بأحدهما.

هذا تقرير^(١٣٩) ما عندي، وأعطاني الله^(١٤٠) إليه الهادي بلطفه^(١٤١) وكرمه الباري^(١٤٢) الذي هو الجواد العالي، تم التصنيف^(١٤٣) بعون الله الملك الأعلى لعبد الله بن محمد الأدنى^(١٤٤)، في شهر ربيع الآخر المبارك في سنة ثلاثين^(١٤٥) [و] مائة وألف^(١٤٦) [ظ٢].

فهرس المصادر والمراجع:

القرآن الكريم.

أولاً: المطبوعات:

١- ارتشاف الصّرب من لسان العرب: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق: د. رجب

(١٣٦) تم الحديث عنهما فيما سبق ومختصرة: أن المصنف يكثّر تشديده في (أفعل به)؛ لوجود مانع الإدغام فيه، وهو وقوع ساكن قبل الحرف الأول من الحرفين المدغمين، فنقول: (أشدّ به)، والثلاثي المعتل الوسط بالألف والذي لا يكون قبله إلا مفتوحاً يرُد إلى أصله، فنقول: (أقول به)، ولا نقول: (أقال به)؛ لأن الحرف الثاني ساكن في الصيغة القياسية الثانية، وحرف الألف لا يكون قبله إلا مفتوحاً. ينظر: الأصول في النحو: ١/١٠٨، والممتع في التصريف: ٤١٧.

(١٣٧) في (ب): (أهاها) بإفراده وتأنيته.

(١٣٨) في النسخ جميعها (المص)، وهو مختصر كلمة (المصنف) المثبتة في المتن.

(١٣٩) في (أ): (لتقرير)، وفي (ب) و (ج): (التقرير)، وحذفنا (ال) التعريف لعدم الحاجة لها.

(١٤٠) في (ب): (إليه)، وهو تحريف.

(١٤١) في (ب): (بلطفه)، بالطاء، وهو تحريف.

(١٤٢) في (أ): (اللب)، والمثبت عن (ب) و (ج)، وهو الصواب.

(١٤٣) كلمة (التصنيف) ساقطة من (ج).

(١٤٤) نيسة إلى مدينة آيدين الواقعة جنوب غرب تركيا. ينظر: أطلس التاريخ العربي الإسلامي: ١١٤.

(١٤٥) في (أ) و (ج): ثلثون.

(١٤٦) زيادة من (ج) يقتضيها السياق.

(١٤٧) جملة: (بن محمد الأدنى)، في شهر ربيع الآخر المبارك في سنة ثلاثين ومائة وألف ساقطة من (ب).

(١٢٤) في (ج): (العجب).

(١٢٥) في (ج): (البا) من دون همزة.

(١٢٦) تُرَادُّ الباء في ستة مواضع: المبتدأ، والخبر، والفاعل، والمفعول، والحال، والتوكيد، وتكون زيادتها قياسية وغير قياسية، وقد تكون زيادتها ضرورة، أو غالبية، أو لازمة، وفي هذا الموضع من صيغة التعجب تكون واجبة قبل الفاعل، نحو قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ (مريم: ٣٨)، وفي موضع المفعول تكون هذه الزيادة مع كثرتها غير مقيسة. نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ (البقرة: ١٩٥). ينظر: الجنى الداني: ٤٨-٥٥، وهمع الهوامع: ٤٢١/٢.

(١٢٧) في (أ): (عن)، والمثبت نقلاً عن النسخين الباقيتين، وبه يستقيم المعنى.

(١٢٨) تقدّمت ترجمته.

(١٢٩) هو أبو القاسم مخمّود بن عمر الزمخشري، إمام في النحو واللغة والتفسير والحديث وعلم البيان، ومن مصنفاته: الكشف في التفسير، والفائق في غريب الحديث، والمفصل في النحو، (ت ٥٣٨هـ). ينظر: وفيات الأعيان: ١٦٨/٥ - ١٧٤، وبغية الوعاة: ٢٧٩/٢ - ٢٨٠.

(١٣٠) في النسخ جميعها: (حروف) بالحاء، وهو تحريف، وابن خروف هو أبو الحسن علي بن محمد بن خروف الأندلسي، إمام في العربية، مُحَقِّق مدقق ماهر، ومن مصنفاته: شرح الجمل، (ت ٦٠٩هـ). ينظر: فوات الوفيات: ٨٤/٣ - ٨٥، وبغية الوعاة: ٢٠٣/٣.

(١٣١) ينظر آراء العلماء في: شرح الرضي: ١٠٩٧/٢، والتذيل والتكميل: ١٨٧/١٠، وشرح التسهيل: ٣٠/٣.

(١٣٢) تم الحديث عنه فيما سبق ويردّ به: أن الحذف فيه جرى إبتاعاً لسائر الناس، في عدم التصرف فيه، فلا يطرأ فيها قياس؛ إذ تُقال كما سمعت. (١٣٣) أي: لا يتغير.

(١٣٤) لا تُعلّ صيغتنا التعجب لعدم تصرفهما، نحو: ما أقوله ولا أبيع به، ولا أفعل، سواء كانت صيغة مشبهة، نحو: أشود وأبيض، أو تفضيل، نحو: أخوط، وأقيس؛ لئلا يلتبس، ولا صيغة اسم الآلة، نحو: مَقُول. هكذا في هامش (أ).

(١٣٥) في (ب): (اشدو) بالواو، وهو تحريف.

عبد الرحمن علي سليمان، ط ١، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.

١٥- الجنى الداني في حروف المعاني: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله المرادي (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباقبة، والأستاذ محمد نديم فاضل، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

١٦- الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ)، ط ٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (د. ت.).

١٧- الدولة العثمانية في التاريخ الاسلامي الحديث: د اسماعيل احمد ياغي، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

١٨- رسالة الحدود: أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، الرمانى (ت ٣٨٤هـ)، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر - عمان، (د. ت.).

١٩- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي المصري (ت ٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ٢٠، دار التراث، القاهرة، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

٢٠- شرح ابن الناطم على ألفية ابن مالك: بدر الدين محمد بن جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط ١، دار الكتب العلمية، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

٢١- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى الأشموني (ت ٩٠٠هـ)، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

٢٢- شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي المصري، ناظر الجيش (ت ٧٧٨هـ)، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، ط ١، دار السلام، القاهرة، ١٤٢٨هـ.

٢٣- شرح تسهيل الفوائد: ابن مالك محمد بن عبد الله الطائي الجباني (ت ٦٧٢هـ) تحقيق: د. عبد الرحمن السيد. ود. محمد بدوي المختون، ط ١، هجر للطباعة، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

٢٤- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الأزهري، زين الدين المصري (ت ٩٠٥هـ)، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٢٥- شرح التعريف بضروري التصريف: ابن إياز (ت ٦٨١هـ)، تحقيق وشرح ودراسة وتقديم: أ. د. هادي نهر، و أ. د. هلال ناجي المحامي، ط ١، دار الفكر، الأردن، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

٢٦- شرح جمل الزجاجي: ابن عصفور الإشبيلي (ت ٦٦٩هـ)، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، (د. ت.).

عثمان محمد، راجعه: د. رمضان عبد التواب، ط ١، مكتبة الخانجي - القاهرة، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

٢- إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك: برهان الدين إبراهيم بن محمد بن قيم الجوزية (ت ٧٦٧هـ)، تحقيق: د. محمد بن عوض بن محمد السهلي، ط ١، أضواء الشلف، الرياض، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م.

٣- أسرار العربية: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، ط ١، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٤- الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن السري بن سهل المعروف بابن السراج (ت ٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، (د. ت.).

٥- أطلس التاريخ العربي الإسلامي: د. شوقي أبو خليل، دار الفكر، دمشق، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م.

٦- الأعلام: خير الدين بن محمود بن محمد بن علي الزركلي (ت ١٣٩٦هـ)، ط ١٥، دار العلم للملايين، بيروت، ٢٠٠٢م.

٧- الاقتراح في أصول النحو وجدله: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، حققه وشرحه: د. محمود فجال، ط ١، دار القلم، دمشق، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

٨- إنباه الرواة على أنباه النحاة: أبو الحسن جمال الدين علي بن يوسف القفطي (ت ٦٤٦هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط ١، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٢م.

٩- الإيضاح العضدي: أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق: د. حسن شاذلي فريهود، ط ١، كلية الآداب جامعة الرياض، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.

١٠- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، (د. ت.).

١١- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت ٨١٧هـ)، ط ١، دار سعد الدين، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

١٢- التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف أثير الدين الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، دار كنوز إشبيلية، الرياض، ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م.

١٣- التعريفات: علي بن محمد بن علي الجرجاني (ت ٨١٦هـ)، ضبطه وصححه: جماعة من العلماء، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

١٤- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله المرادي (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق:

٣٩- فهرس المخطوطات العربية والتركية والعثمانية في مكتبة السليمانية: تقديم أمير أش، إعداد: د. محمود سيد أوغلي، د. محمود السيد الذغيم، مؤسسة سقيفة الصفا العلمية، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

٤٠- فوات الوفيات: محمد بن شاكر بن أحمد بن عبد الرحمن بن شاكر الملقب بصلاح الدين (ت ٧٦٤هـ): تحقيق: إحسان عباس، ط ١، دار صادر، بيروت، ١٩٧٤.

٤١- القاموس المحيط: أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت ٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، ط ٨، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

٤٢- الكافية في علم النحو: ابن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن المصري المالكي (ت ٦٤٦هـ)، تحقيق: د. صالح عبد العظيم الشاعر، ط ١، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠١٠م.

٤٣- الكتاب: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بسيبويه (ت ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط ٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٤٤- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: مصطفى بن عبد الله القسطنطيني المشهور بإسم حاجي خليفة (ت ١٠٦٧هـ)، مكتبة المثني، بغداد، ١٩٤١م.

٤٥- اللباب في علل البناء والإعراب: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، ط ١، دار الفكر، دمشق، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

٤٦- لسان العرب: أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي، جمال الدين بن منظور الأنصاري (ت ٧١١هـ)، ط ٣، دار صادر، بيروت، ١٤١٤هـ، (د.ت).

٤٧- اللحة في شرح الملح: أبو عبد الله محمد بن حسن بن سباع المعروف بابن الصائغ (ت ٧٢٠هـ)، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، ط ١، الجامعة الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.

٤٨- اللع في العربية: أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: د. فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، (د.ت).

٤٩- مجمع الأمثال: أبو الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني (ت ٥١٨هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت، (د.ت).

٥٠- المخصص: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، ط ١، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

٢٧- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب: نجم الدين محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي (ت ٦٨٦هـ)، دراسة وتحقيق: د. يحيى بشير المصري، ط ١، إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، سلسلة نشر الرسائل الجامعية: (١٥)، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

٢٨- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: ابن هشام عبد الله بن يوسف بن أحمد الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: عبد الغني الذقر، ط ١، الشركة المتحدة، دمشق، ١٩٨٤م.

٢٩- شرح العصام على كافية ابن الحاجب: إبراهيم بن محمد الإسفراييني، المشتهر بعصام الدين (ت ٩٥١هـ)، تحقيق: الدكتور محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠١٩م.

٣٠- شرح الكافية الشافية: ابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، ط ١، مركز إحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٣١- شرح كتاب سيبويه: أبو سعيد السيرافي، الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت ٣٦٨هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدي، علي سيد علي، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٨م.

٣٢- شرح المفصل للزمخشري: أبو البقاء موفق الدين يعيش بن علي الموصلي (ت ٦٤٣هـ)، قدم له: د. إميل بديع يعقوب، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

٣٣- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري (ت ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط ٤، دار العلم للملايين، بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٣٤- ضياء السالك إلى أوضح المسالك: محمد عبد العزيز النجار، ط ١، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

٣٥- طبقات المفسرين: أحمد بن محمد الأدنه وي (ت ١١١هـ)، تحقيق: سليمان بن صالح الخزي، ط ١، مكتبة العلوم والحكم، السعودية، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

٣٦- طبقات النحويين واللغويين: أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي الاندلسي (ت ٣٧٩هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط ٢، دار المعارف، مصر، (د.ت).

٣٧- علل النحو: أبو الحسن محمد بن عبد الله بن العباس المعروف بابن الوزاق (ت ٣٨١هـ)، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، ط ١، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٣٨- فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية، وضعته: أسماء حمصي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.

مكتبة برلين (٦٧٨٥)، ومكتبة السليمانية بتركيا (٨٣٥٢١)، وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض قسم المخطوطات (٧٩٧٦).

ناميهك له كردارى سهرسورمان
بۆ عبد الله كورى محمد كورى ولي الايديني زاناي رستهسازى و
وشهسازى، كه به القيوجاقي ناسراوه (پاش ١١٣٧ هـ) كوچى
دواييكرد
ليكوژينه وه و به دواچون
كورتى باس
(ناميهك له كردارى سهرسورمان) نامه به كه دمگهرتتهوه بۆ
زمانناسى بهناوبانگ (عبدالله كورى محمد كورى ولي الايديني
پاش سالى ١١٣٧ هـ) كوچى دواييكرد . نهمگهر چى بهرهممهكهى
كورت و پوخت بووه ، بهلام له پروى زانيارببوهه هيجى له بهرهممه
زمانهوانببهبهكانى ترى كه ممر نهبووه ، نهوهى جىگاي سهرنج و تيببى
بببت بههيج چيشنيك ناوى نههاتوه و فراموشكراوه، تهنه نهوه
نهميت له (دانهرى پيرستى دستتوسهكان) دا به چهند ديزيكى كه
ناوى هاتوه ، سروشنتى توژنهوهكه وههوى دمخواست بهسهر دوو
تهوهردا دابشيكريت : تهوهرى يهكه : بۆ زيان و پنداونوهى
بهرهممهكهى تهرخانكراوه ، وتهوهرى دووم: بۆ شيكردهوهى
دهستتوسهكه تهرخانكراوه، نهميش لهپنناو نهوهى بهرهممهكهى له
كتبخانهدا زيندوبكرتتهوه و زمانناسان و خوئنهان سودى لىببينن .

Risala Fi Fiel At-Taajub
Belongs to the morphologist and the
grammarian, Abdullah bin Muhammad Bin
Wali Al-Aydini, who is known as Al-
Quyujaqi (passed away after 1137 of the
Hijrah)

A study and Edition

Abstract

(Risala Fi Fiel At-Taajub) is a treatise that was not edited before, for a great scholar who was neglected. He only got few lines by the authors of the indexes of the manuscripts, in spite of the fact that he contributed in the enrichment of the Arabic library. He is Abdullah bin Muhamad bin wali Al-Aydini (passed away after 1137 of the hijrah). Despite its small size, it is considered as valuable as his other works. In fact, the nature of the subject requires us to divide the subject into two sections: the study and edition. In the first section, we introduced the author and we studied his treatise. The second section is the edition in which, just like what we did in the previous section, we were committed to accuracy and honesty. The purpose behind this is to expose his treatise to the scientific arena and to get benefit from it by making it available, instead of its being parked in the libraries.

٥١- المرتجل في شرح الجمل: أبو محمد عبد الله بن أحمد بن الخشاب (ت ٥٦٧ هـ)، تحقيق ودراسة: علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م.

٥٢- المساعد على تسهيل الفوائد: بهاء الدين بن عقيل، تحقيق: د. محمد كامل بركات، ط ١، جامعة أم القرى، دار المدني، جدة، ١٤٠٠-١٤٠٥ هـ.

٥٣- معاني النحو: د. فاضل صالح السامرائي، ط ١، دار الفكر، الأردن، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.

٥٤- معجم تاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم: إعداد: علي الرضا قره بلوط، أحمد طوران قره بلوط، ط ١، دار العقبة، قيصري، تركيا، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

٥٥- معجم المؤلفين: عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة (ت ١٤٠٨ هـ)، مكتبة المثنى، ودار إحياء التراث العربي، بيروت، (د. ت.).

٥٦- المقتضب: أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر المعروف بالمرز (ت ٢٨٥ هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، (د. ت.).

٥٧- المقرّب: علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور (ت ٦٦٩ هـ)، تحقيق: أحمد عبد الستار الجوّاري، وأحمد الجبوري، ط ١، دار إحياء التراث الإسلامي، بغداد، ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م.

٥٨- الممتع الكبير في التصريف: أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد الحضرمي المعروف بابن عصفور (ت ٦٦٩ هـ)، ط ١، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٩٦ م.

٥٩- من اسرار اللغة: إبراهيم أنيس، ط ٣، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٦ م.

٦٠- النحو الوافي: عباس حسن (ت ١٣٩٨ هـ)، ط ١، دار المعارف، مصر، (د. ت.).

٦١- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١ هـ)، تحقيق: عبد الحميد هندواوي، المكتبة التوفيقية، مصر، (د. ت.).

٦٢- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: أبو العباس أحمد بن محمد بن إبراهيم المعروف بابن خلّكان (ت ٦٨١ هـ)، تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.

ثانيًا: المخطوطات:

٦٣- شرح البناء في الصرف: عبد الله بن محمد بن ولي (ت بعد ١١٣٧ هـ)، وهي ملحقة بمخطوطة أزهر الشروح والمحفظة بجامعة الرياض، الرقم (٤٢٢٤)، ٣/٨٧٣.

٦٤- زبدة الإعراب على إظهار الأسرار في النحو: عبد الله بن محمد بن ولي (ت بعد ١١٣٧ هـ)، وهي محفوظة بالأماكن والأرقام الآتية: